وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

محددات التضخم في الجزائر
ـدراسة قياسيةـ

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكاديمي تخصص: اقتصاد مالي وبنكي

إعداد الطالبة :
اعراب وهيبة

تحت إشراف الدكتورة :
بوالشعور شريفة

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
نواري علاوة	رئيسا	أستاذ محاضر– أ –	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
بوالشعور شريفة	مقررا	أستاذ محاضر– ب–	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
بوغازي فريدة	ممتحنا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لاعلم
لنا إلا ما علمتنا إنك انت
العليم الحكيم

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 32

الإهداء

ومن كاتب إلا سيغني و يبقى الدهر ما كتبت بداء
فلا تكتب بكفك غير شيء يسرك في القيامة ان تراه

لذلك أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يتقبل مني عملي هذا وأن يجعلني مقربة بالفوز بجنان النعيم الحمد والشكر لله الذي رزقني من هذا العلم و أعطاني من القوة والمقدرة ما أحتاجه للوصول إلى هذا المستوى ونسأله العفو و الرحمة والغفران إلى الذي يتدفق له قلبي بإستمرار ضياء قلبي نور بصري محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من سهرت الليالي لأجلي إلى التي كانت ومازالت نبع الحنان اليك يا أول كلمة نطق بها قلبي أطال الله عمرك أمي الغالية

إلى من زرع في نفسي الأمل وحب العمل في الحياة ابي الغالي ومن قال فيهم المولى عزوجل "وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا....."

إلى أخواتي البنات واخص بالذكر اختي وداد التي كانت بمثابة الام التي ساندتني في اصعب فترات حياتي ولؤلؤة العائلة لينا سرين وأخويها لؤي ورامي وبدون ان انسى اخواتي مفيدة و وسيلة وسهيلة وحسينة واخوتي الذكور احمد ووليد وجميع الأهل و الأقارب والأصدقاء

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل

بدون ان انسى العاملين معي في المديرية الفرعية للصيانة

إلى الأستاذة المؤطرة بوالشعور شريفة التي لها كل الفضل في إنجاز هذا العمل

إلى كل أساتذة المشوار الدراسي

جزاكم الله خيرا إنشاء الله مع تمنياتي بدوام الصحة والعافية.

الشكروالعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ، فالحمد لله أوله وآخره وإنطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم :"..... ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فأدعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "

اتقدم بالشكر والعرفان والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم الأستاذة بوالشعور شريفة التي ساعدتني على إنجاز هذا العمل، والتي لم تبخل علي لا بالتوجيه ولا بالمعرفة فكانت لي نعم الأستاذة

أسال أستاذتي الكريمة عمرا مديدا وعيشا سعيدا .

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلو مناقشة هذه المذكرة

وأخيرا أسدي عبارات العرفان لكل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

أشكر كل هؤلاء وجزاهم الله خيرا

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحري لأهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 ، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد ومنهجية المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ، وذلك باستخدام برنامج Eviews8 لتحليل البيانات .

وتوصلت الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لكل من الناتج المحلي الخام ، والمعروض النقدي ، وكتلة الأجور وحجم الواردات على التضخم في الجزائر ، وعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، محددات ، دراسة قياسية ، اقتصاد جزائري.

The abstract :

This study aims to investigate the most important determinants of inflation in Algeria during the period 1980-2015. The present study relies on ordinary lest square methology to forecast the regression Eviews8 program used to analyze the data .

The study found that there is a statistically significant effect of the gross domestic product, the money supply, the mass of wages and the volume of imports on inflation in Algeria, and the absence of a statistically significant effect of the real effective exchange rate on inflation in Algeria .

Key wards : Inflation , determinants , Empirical study , algeria's economy .

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار	46
(2-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-1989)	60
(3-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	61
(4-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2001-2015)	62
(5-2)	تطور مستوى الدخل، الاستهلاك والادخار خلال الفترة (1990-1999)	68
(6-2)	اختبار ديكي فولر الموسع ADF	74
(7-2)	نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية	75

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	14
(2-1)	تضخم الطلب عند كينز	21
(3-1)	تفسير وجود الفجوة التضخمية	22
(1-2)	الهدف من طريقة المربعات	48
(2-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (1980-1989)	60
(3-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2000)	61
(4-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (2001-2015)	62
(5-2)	نموذج المتوسطات المتحركة MA	77
(6-2)	اختبار LM	78
(7-2)	نتائج اختبار ARCH	79
(8-2)	نتائج التوزيع الطبيعي	80

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(1-2)	تطور كل من مؤشر أسعار المستهلك IPC والناتج المحلي الخام PIB والمعروض النقدي M2 وكتلة الأجور W والحجم الحقيقي للواردات IMPR وسعر الصرف الحقيقي TCR خلال الفترة (1980-2016)	95
(2-2)	اختبار جدر الوحدة تطور المستوى العام للأسعار IPC	96
(3-2)	اختبار جدر الوحدة لناتج المحلي الخام PIB	99
(4-2)	اختبار جدر الوحدة المعروض النقدي M2	101
(5-2)	اختبار جدر الوحدة لكتلة الأجور W	103
(6-2)	اختبار جدر الوحدة لحجم الواردات Impr	105
(7-2)	اختبار جدر الوحدة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي Tcr	107
(8-2)	نتائج تقدير النموذج الخطي	109
(9-2)	الارتباط الذاتي للأخطاء	110
(10-2)	اختبار LM	111
(11-2)	نموذج الانحدار الذاتي AR	112
(12-2)	نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة ARMA	113

الفهرس

ملخص الدراسة		
تشكرات واهداءات		
قائمة الجداول		I.
قائمة الاشكال		II.
قائمة الملاحق		III.
فهرس المحتويات		IV. V
مقدمة		أ -هـ
الفصل الاول	**التضخم في النظرية الاقتصادية**	
تمهيد الفصل		2
المبحث الاول	**الاطار النظري لظاهرة التضخم**	**3**
المطلب الاول	تعريف التضخم وأنواعه	**3**
المطلب الثاني	أسباب التضخم	**9**
المبحث الثاني	**التحليل الفكري لظاهرة التضخم**	**12**
المطلب الاول	التضخم في النظرية الكمية للنقود	**12**
المطلب الثاني	التضخم في النظرية الكينزية	**20**
المطلب الثالث	التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود	**24**
المبحث الثالث	**آثاروسبل معالجة ظاهرة التضخم**	**29**
المطلب الاول	آثار التضخم	**29**
المطلب الثاني	سياسات وسبل معالجة ظاهرة التضخم	**33**

خاتمة الفصل		**42**
الفصل الثاني	**التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر**	
تمهيد الفصل		**44**
المبحث الاول	**أساسيات علم الاقتصاد القياسي**	**45**
المطلب الاول	النمادج الانحدارية	**45**
المطلب الثاني	استقرارية السلاسل الزمنية	**54**
المبحث الثاني	**التضخم في الاقتصاد الجزائري**	**57**
المطلب الاول	واقع واتجاهات التضخم في الجزائر	**57**
المطلب الثاني	أهم اسباب التضخم في الجزائر	**63**
المطلب الثالث	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر	**67**
المبحث الثالث	**النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر**	**72**
المطلب الاول	تقدير النموذج	**72**
المطلب الثاني	تحليل ونتائج اختبار الفرضيات	**81**
خاتمة الفصل		**84**
خاتمة		**86**
قائمة المراجع		**89**
الملاحق		**95**

مقدمة

مقدمة:

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم الظواهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، وتعد ظاهرة التضخم حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول وتؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة يصعب التخلص منها.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ، عانى هو الآخر منذ أواخر الثمانينات من العديد المشاكل منها الأزمة البترولية والتي تجلت مظاهرها في ارتفاعات كبيرة للمستويات العامة للأسعار إلى الحد الذي شكل إعاقة حقيقية لمسار التنمية مما دفع بالدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجيات شاملة للإصلاح الاقتصادي حيث شكل التضخم أحد محاورها الأساسية لما له آثار سلبية على المستويين الكلي والجزئي وبالرغم من أن معدلات التضخم المسجلة في السنوات الأخيرة تختلف كثيرا عن تلك التي سجلت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي إلا أن ظاهرة التضخم مازالت تطرح نفسها بقوة مع الموازاة مع السياسة النقدية والمالية المنتهجة من طرف صناع القرار والتطلعات التي تطمح إليها في المدى القصير والمتوسط خاصة فيما يتعلق برفع معدل النمو وتحسين القدرة الشرائية للنقود.

أولا : مشكلة الدراسة

باعتبار التضخم من بين المؤشرات الأساسية المحددة لاستقرار الاقتصاد الكلي، كان لابد من تحديد المتغيرات المحددة للسيرورة التضخمية والتي تمثل القاعدة الأساسية لرسم سياسات الاقتصاد الكلي، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الآتي:

ما مدى تأثر التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

ثانيا : التساؤلات الفرعية

وللإجابة على هذا السؤال تمت تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1 -هل يوجد أثر لناتج المحلي الخام على التضخم في الجزائر؟.
2 -هل يوجد أثر للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر؟.
3 -هل يوجد أثر للكتلة الأجور على التضخم في الجزائر؟.

4 –هل يوجد أثر لحجم الواردات على التضخم في الجزائر؟.

5 –هل يوجد أثر لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر؟.

ثالثا : فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في تحقيق أهدافها، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى إلى اختبارها وهي:

1 –يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الخام على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

2 –يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

3 –يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكتلة الأجور على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

4 –يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

5 –يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

رابعا : أهمية الدراسة

تتضح من خلال الأهمية المتزايدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي خاصة، وأهمية الدراسة مستمدة من أهمية الموضوع الذي يتناول أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادية والمتمثل في محددات التضخم في الجزائر وأخذنا الفكرة 1980– 2015 أساس الدراسة، حيث أن استقرار الأسعار يمثل عنصر أساسيا في تحقيق التوازن الاقتصادي، كما تظهر أهمية الدراسة في أنها تسعى للكشف من خلال الدراسة التطبيقية عن أهم المتغيرات الداخلية و الخارجية التي تؤثر في التضخم أو بمعنى آخر تحديد أهم العوامل المسببة للضغوط التضخمية في الجزائر على مستوى المتغيرات الكلية، وهو الأمر الذي قد يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية الوطنية من خلال استخدامها لأدواتها للتخفيف من حدة هذه الآثار والضغوط.

خامسا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة صياغة نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر خلال 1980–2015، ويمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

-قياس أثر الناتج المحلي الخام على التضخم.

-قياس أثر المعروض النقدي على التضخم.

-قياس أثر الكتلة الأجور على التضخم .

-قياس أثر لحجم الواردات على التضخم.

-قياس أثر لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم.

-الخروج بنتائج وتوصيات قد تساهم في تحقيق استقرار الأسعار المحلية وتحسين آداء الاقتصاد الوطني.

سادسا : أسباب اختيار الموضوع

نظرا للتخصص المدروس وارتباطه بالموضوع، بالإضافة إلى الميول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع والتعرف أكثر على ظاهرة التضخم ومحدداتها في الجزائر، خاصة في الظروف الراهنة التي تعيشها الجزائر وهو التمويل غير تقليدي الذي قامت به في الفترة الأخيرة والذي يؤدي لزيادة معدلات التضخم.

سابعا : منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار فرضيات الدراسة التي تمت صياغتها، كان هذا الموضوع عن عبارة عن المنهج الوصفي والتحليلي ، والرصيد النظري للموضوع إضافة إلى مبادئ النظرية الإحصائية والقياسية ومن أجل التأكد من مدى معنوية النموذج القياسي المعتمد سنحاول استخدام الاختبارات الإحصائية وذلك بالاستعانة بالبرنامج المعلوماتية المتخصص Eviews 8.

ثامنا : حدود الدراسة

-حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني:

-مكاني وهو الجزائر ودراسة محددات التضخم فيها.

أما فيما يخص الزماني فسنعتمد في هذه الدراسة منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2015 قصد الإلمام بجوانب الموضوع خلال فترتي الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق، وهذا هو سبب اختيارنا لهذه الفترة.

تاسعا : الدراسات السابقة

الدراسات العربية :

1-عبد الله قوري يحيى، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR** ، 1970-2012، مجلة الباحث، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 14، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري على الفترة المدروسة تمتد من 1970 إلى 2012 باستعمال متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية **Svar**، تحليل التباين ودوال الاستجابة اللحظية .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-كتلة الأجور المحدد الرئيسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة بزيادة قدرها 2% من أجل كل وحدة زائدة في كتلة الأجور، إلى جانب أسعار الواردات 2%، الناتج المحلي الخام الحقيقي 1.6-% والكتلة النقدية 1.6% والإنفاق الحكومي 1.2%.

-في المدى المتوسط والبعيد تصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغير الأسعار إلى جانب كل من الواردات، الأجور، والإيرادات الحقيقية.

-معدلات الفائدة في الجزائر لا يعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، ويفسر ذلك بعدم ميل الأفراد للادخار بسبب النزعة الاستهلاكية.

2- بوتيارة عنتر وبلعباس رابح، **محددات التضخم في الجزائر باستخدام منهجية التكامل المشترك** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 15 ، 2016 .

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يفسر سلوك ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)، بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج الخطأ.

وتوصلت هذه الدراسة إلى:

-أن ظاهرة التضخم في الجزائر تفسر كل من الناتج المحلي الخام، الواردات الكلية، سعر الصرف وعدد السكان، وهي المحددات الأساسية لظاهرة التضخم في الجزائر حيث أن تأثير الناتج الداخلي الخام تأثير عكسي على التضخم، أما باقي المتغيرات التفسيرية فتأثيرها طردي على مؤشر التضخم في الجزائر

الدراسات الأجنبية :

1-Hamad A altowaijri , **Determinats of Inflation in saudi Arabia** , world review of business rescarch, vol 1, No 4,2011.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل الداخلية والخارجية المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال فترة 1996-2010 وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن العوامل الخارجية هي المصدر الرئيسي للتضخم في الاقتصاد السعودي بسبب انفتاحه على العالم الخارجي، واستيراد معظم السلع من الخارج، فارتفاع الأسعار العالمية للسلع وتراجع قيمة الدولار أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في المدى القصير والمتوسط.

–في حين أن عرض النقود لم يكن له أثر على معدل التضخم بسبب ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وهو ما أدى إلى إضعاف السياسة النقدية المحلية.

2–Fatukasi Bayo, **Determinats of Inflation in Nigeria : An Emprical Analysis**, International journal of humanities and social science , vol 1 , No 18 , 2011.

هدفت هذه الدراسة ببحث عن محددات التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981–2003 من خلال البحث عن المتغيرات التي تؤثر في التضخم.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أن جميع المتغيرات المفسرة: عجز الموازنة، عرض النقود، معدل الفائدة، سعر الصرف، ذات تأثير موجب ومعنوي على معدل التضخم في نيجيريا، حيث قدرت 72% من التغير في معدل التضخم في حين قدر حد الخطأ ب 28% وعليه أوضحت الناتج أن معدل التضخم في نيجيريا سببه زيادة العجز، عرض النقود (M_1) وسعر الفائدة، سعر الصرف الحقيقي وعوامل أخرى مثل: معدل النمو السكاني....الخ.

عاشرا : هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول خصص لإعطاء الخلفية النظرية للموضوع، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى التضخم في النظرية الاقتصادية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة للتضخم، والمبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم، أما المبحث الثالث: فخصص لأثار وسبل معالجة ظاهرة التضخم .

أما الفصل الثاني فخصص للجانب القياسي، حيث جاء استكمالا للتحليل النظري حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات علم الاقتصاد القياسي والمبحث الثاني إلى التضخم في الاقتصاد الجزائري، ووصولا إلى نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر في المبحث الثالث وهذا بغرض اختبار فرضيات الدراسة تجريبيا.

الفصل الأول:

التضخم في النظرية الاقتصادية

تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة التضخم منذ أقدم العصور ، وأصبحت هذه الظاهرة من أكثر الظواهر شيوعا في عالمنا المعاصر وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في وقتنا الحالي، ونظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية بغض النظر عن درجة تفاوتها من بلد لآخر.

وعليه حاولت في هذه الدراسة إلى التطرق لظاهرة التضخم في النظرية الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم.

المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.

المبحث الثالث: آثار وسبل معالجة ظاهرة التضخم.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

لا يعتبر التضخم ظاهرة حديثة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، ورغم أخطار هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم و إنما في كيفية تأثيراته أو كيفية التحكم فيه.

المطلب الأول: تعريف لظاهرة التضخم وأنواعه

إنه من المتفق عليه بين المالية والاقتصاد أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، بل اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء المفكرين والعلماء و باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه. [1]

الفرع الأول: تعريف التضخم

التضخم كظاهرة بالمفهوم البسيط، يتمثل في ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات، فتصير القوة الشرائية للنقود أو قيمتها الحقيقية باتجاه عكسي مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، ولا يعد الارتفاع في المستوى العام للأسعار تضخما، مالم يرتبط بالدخل، ومن هنا يمكن القول أن التضخم هو ظاهرة ديناميكية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة نسبيا. [2]

ويعرف أيضا على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب تدهور القوة الشرائية للنقود بعبارة مختصرة: غلاء الأسعار، ورخص النقود، أو هو زيادة في الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي. [3]

ويعرف كويتر التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، واستنادا إلى بيجوا تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة.

وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الضوابط التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين [4]:

-التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم؛

- التعاريف المبنية على خصائص التضخم.

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ،2000، ص09.

[2] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدية المصرفي**، دار المنهل اللبناني ، بيرت، لبنان،2006، ص270.

[3] رفيق يونس المصري، **آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية و الوسائل المشروعة للحماية**،الطبعة 2، دار المكتبي ، مصر،2009، ص07.

[4] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة،الجزائر ،2005-2006، ص28.

1 - التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم:

عرف الاقتصاديون والمفكرون في القرن التاسع عشر التضخم اعتمادا على أسبابه بأنه" الزيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

كما أن الاقتصادي الفرنسي المعاصر فرانسوا بيرو قال: أن اقتصاد الدولة يشكو من حالة التضخم، عندما يزداد النقد الجاهز من غير أن تزداد البضائع، أما الاقتصادي 'لرنر' فقد عرف التضخم بأنه " زيادة الطلب على العرض"، وبالتالي لا يعرف هذا الاقتصادي سبب التضخم للدور الذي يلعبه النقد وإنما يرده إلى تزايد (وضغط) الطلب عامة.

وأخيرا عرف الاقتصادي 'كينز ' التضخم بأنه:" زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج"، وبالتالي ليست كل زيادة بين المقدرة الشرائية تؤدي إلى التضخم، ذلك لأن زيادة الإنتاج سيؤدي إلى امتصاص زيادة المقدرة الشرائية لدي المستهلكين العاديين ولدى المستهلكين المنتجين (المشتريين لعوامل الإنتاج).

وفي حالة قصور زيادة الإنتاج عن استيعاب زيادة القوة الشرائية، فسيحدث التضخم وبنسب متفاوتة حسب درجة الاستيعاب.[1]

2 - التعريف المبني على خصائص التضخم:

يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وبيان المعنى المراد منه بناءا على الخصائص والآثار الخاصة والناتجة عنه وأهمها ارتفاعات الأسعار.

ومن بين هؤلاء الاقتصاديين ' مارشال','ودبنسن','فلامان'، 'كلوزو' وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناتجة عن التضخم وهي الأسعار.

فيعرف ' روبنسن' التضخم : " بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار".

ويعرفه 'مارشال' : "بأنه ارتفاع الأسعار، بينما يعرفه ' فلامان' : "بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار"، أما 'كلوزو' فيقول أنه:" انه المحركات العامة لارتفاع العام الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع".[2]

من مختلف التعاريف السابقة وبغض النظر عن المعيارين المستند إليهما أن التضخم " هو الزيادة في الأسعار بشكل مستمر ودائم والذي لا يقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية".

الفرع الثاني: أنواع التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول إعطاءها مفهوما شاملا لها ، وهذا ماولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف أنواع وأشكال التضخم حسب المعايير التالية :

---

[1] مصطفى يوسف الكافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي، الأردن، 2014، ص 188.

[2] غازي حسين عناية،مرجع سابق، ص 22.

1- وفق معيار حدة التضخم

1-1التضخم الزاحف (التدريجي) أو المتسلق: ويقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار إنماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع الأسعار السلع قبل ارتفاع أسعار المواد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات.

بينما يرى البعض الأخر إن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة، فارتفاع مستوى قدره 3 % في المستوى العام للأسعار إنما ينبغي مضاعفة المستوى العام للأسعار في حوالي 23 سنة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح.

وهذا النوع من التضخم ناتج عن:[1]

-الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع و الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات؛

-تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.

-ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمرا عاديا.[2]

1-2-التضخم الجامح (الطليق): ويمكن أن يطلق عليه اسم الدورة الخبيثة للتضخم وهو يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير الأمر الذي يقود إلى زيادة الأجور بشكل ينسجم مع هذه الزيادة في الأسعار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية وبسبب هذا تقليل الصناعات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار لسلعها التي تنتجها وهذا يدفع بدوره لزيادة الأجور.[3]

ويحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن تصل فيها إلى حدود 50 %أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك.

لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وأثرا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها،

[1] وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد (الأسباب و الحلول)**، الطبعة الأولى ، دار النفائس، الأردن،2011، ص ص 33-34

[2] متولى عبد القادر ، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 218.

[3] أنس البكري ، وليد الصافي، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى ، دار المستقبل ، الأردن، 2010، ص ص 202-203.

واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات.[1]

1-3التضخم العنيف: وهو ينتج عن التضخم الزاحف إلا انه أكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة، واعتبر معدل التضخم لهذا النوع في حدود 5% سنويا ويحدث التضخم العنيف.[2]

1-4التضخم الراكد: في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار اكبر بكثير من سابقه، وتم تحديد نسبته من 10%فما فوق مثل: حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974، 1979، 1993، حيث ارتفعت الأسعار بنسب 19%، 25%، 26%، على الترتيب.[3]

2- وفق معيار تدخل الدولة:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية.[4]

2-1التضخم المكبوت (المقيد): هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضا بوسيلة أو بأخرى، ولكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع(انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة.

ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد.

ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطع النادرة).[5]

2-2التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور، والنفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة، وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية، وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، أو التأثير فيها، ووقفها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية، والتسارع في تضخمها، فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة اكبر من ازدياد التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة.[6]

---

[1] هتهات سعيد،مرجع سابق، ص 37.

[2] متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص 218.

[3] هتهات سعيد،مرجع سابق، ص 38.

[4] غازي حسين عناية،مرجع سابق، ص 56.

[5] وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[6] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 57.

وهو على عكس المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية. [1]

2-3التضخم الكامن(الخفي): يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن نجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث قامت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا، وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، والغذائية ، والاستثمارية.

وغالبا ما تتدخل العوامل، والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي، فأمام هذا الوضع، وقلة المعروض من السلع الغذائية، والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب، بفضل ارتفاع الدخول النقدية، وتزايدها تلجأ الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق أمامها، وتعمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص بحيث لا يجوز الحيازة لأكثر من الحصة المقدرة للأفراد، وهذا مما يتطلب أن تتدخل الدولة في حركات العرض، والطلب في الأسواق.

3-وفق معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية. [2]

3-1التضخم في أسواق السلع:حسب كينز فإن هناك نوعان من التضخم في أسواق السلع

- **التضخم السلعي:** الذي يعبر عن الزيادة في نفقات إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار، ويحدث هذا النوع في قطاع صناعات الاستهلاك. [3]
- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك و الاستثمار.

[1] متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 2019.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 60.

[3] علواش وردة، **ظاهرتا البطالة و التضخم فالجزائر، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014-2015، ص 40.

3-2التضخم في سوق عوامل الإنتاج:

- **التضخم الربحي:** وهو ما يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاع صناعات سلع الاستهلاك و الاستثمار.
- **التضخم الدخلي:** يحدث نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية العمال، وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار فهو يقسم الأسواق إلى أسواق السلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن تحصل وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار.[1]

4-وفق معيار التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

4-1 التضخم الطلبي: وهو ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، أي بسبب زيادة الدخل النقدي لدى الأفراد، ومن ثم تضخم الأجور وتضخم الأرباح، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.[2]

4-2التضخم التكاليفي: ينشأ هذا التضخم عندما يكون سبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف، من زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج، إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي يحدث ما يسمى زيادة التكلفة الحدية على الإيراد الحدي للإنتاجية وبثبات العرض يضطر المنتج إلى استخدام هذا العنصر، ويرفع الثمن، ويساعده على الرفع في السعر، ثبات العرض وقلة المنافسة.[3]

4-3التضخم الركودي:إذا حدث تدهور في معدلات النمو، وتزايد في معدلات البطالة وحدث عجز متكرر في موازين التجارة والمدفوعات، وساد عدم استقرار في قيمة العملات، هنا نستطيع القول: إننا أمام تضخم ركودي ذي نتائج سلبية.[4]

4-4التضخم المستورد: هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية، وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من تعريف Grzegorz الذي يرى أن التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب.[5]

---

[1] غاري حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 60-61.

[2] متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 220.

[3] وضاح نجيب رجبن، مرجع سابق، ص 38.

[4] متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص220.

[5] مسعود ميهوب ويوسف بركان، **محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة (1990-2014)**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة برج بوعريريج، العدد 27، الجزائر، جوان 2017، ص 09.

أي هو الذي ينتقل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية عبر الواردات .[1]

المطلب الثاني: أسباب التضخم

تختلف مصادر التضخم من حالة لأخرى ومن اقتصاد لآخر، وحسب طبيعة كل حالة، وطبيعة كل اقتصاد وظروفه، وكذلك تختلف من وقت لآخر ، وبسبب اختلاف وجهات النظر الخاصة بهذه المصادر، وقد لا يوجد سبب أو مصدر واحد للتضخم، وإنما قد توجد أسباب ومصادر عديدة له، وهو الأمر الذي يفسر اختلاف وجهات النظر التي تحاول تفسير التضخم نتيجة اختلاف أسبابه ومصادره ، ومن أهم الأسباب والمصادر للتضخم مايلي:[2]

الفرع الأول :التضخم من جانب الطلب (سحب الطلب):

ويحدث هذا التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.[3]

ويعود هذا السبب إلى فكرة إن الاقتصاد يصل لحالة التوظيف والاستخدام الكامل، وبالتالي فعند زيادة الطلب على السلع والخدمات، فإنه من غير الممكن زيادة الإنتاج المقابلة لذلك، وذلك لعدم توفر موارد غير مستخدمة أو معطلة يمكن توظيفها لزيادة الإنتاج، وهذا الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عن حد معين لأنه مع الوقت الذي ينتفع فيه بعض المواد من ارتفاع الأسعار، إلا أن البعض الأخر سيتضرر من ذلك، وهذا سيدفع هؤلاء الأفراد للحفاظ على المستوى المعيشي عند حد معين وذلك من خلال تخفيض مدخراتهم وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية، وبشكل عام يمكن القول أن التضخم بسبب جذب الطلب ينتج عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات اكبر من العرض الكلي للسلع والخدمات، وعندها فإن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة وبالتالي ارتفاع الأسعار بشكل مستمر.

ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما إن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب.[4]

---

[1] ماجد حسيني صبيح، **تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة(2004-2013)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة القدس المفتوحة، المجلد 23، العدد 01، فلسطين، يناير 2015، ص 78.

[2] فليح حسن خلف، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص 173.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات**، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2010، ص 242.

[4] سامر عبد الهادي و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى ، دار وائل، الأردن، 2013، ص 199.

ويمكن الحد من التضخم بسبب الطلب بعدة طرق، فإذا كان من الصعب تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة فيجب تمويل هذا العجز عن طريق السندات الحكومية التي تباع إلى الأفراد وقطاع الأعمال ومحاولة الابتعاد قدر الاستطاعة عن زيادة كمية النقود الجديدة، ومن الأفضل تقليل العجز الموجود في الموازنة، ويتم ذلك عن طريق زيادة الإيرادات من خلال الضرائب (سواء تحسين التحصيل، أم التغطية أم فرض ضرائب جديدة) أو تقليل الإنفاق العام إلى الحد الذي يتلاءم مع حجم إيرادات الدولة.[1]

الفرع الثاني : تضخم دفع الكلفة:

يواجه المنتجون تزايدا مفاجئا في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحيانا أمام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى اجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار المواد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الأحوال فإن ذلك سيترك أثرا على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها.

ويكون أثرها ملموسا كلما كانت زيادة تكاليف عناصر إنتاجها كبيرة، وقد واجهت دول أوروبا بشكل خاص مثل هذه الحالة حينما تضاعفت أسعار الوقود بنمو أربعة أضعاف إبان أزمة النفط عام 1973، مما ادخلها في دوامة تضخم التكاليف، فزيادة أسعار الطاقة تنعكس على كافة المنتجات مما رفع أسعارها بشكل كبير ومستمر طوال الفترة (1973- 1987).[2]

وبالتالي فإن أسباب ارتفاع التكاليف هذه تتعدد وتتنوع بتنوع مدخلات العملية الإنتاجية، وتنوع أسباب ارتفاع أسعارها، حيث أن أجور العاملين يمكن أن ترتفع من خلال سياسة الدو ل وإجراءاتها، أو من خلال سعي العاملين لرفع هذه الأجور عن طريق نقابات العمل وهو الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ذلك، كما أن الإنتاج من السلع الزراعية التي تدخل كمستلزمات في عملية الإنتاج كما أن المشاريع المحتكرة لمستلزمات الإنتاج يمكن أن ترفع أسعار هذه المستلزمات، بالشكل الذي يقود إلى ارتفاع الأسعار وحصول التضخم الذي تكون أسبابه ومصدره ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تتصل بجانب العرض.[3]

الفرع الثالث : التضخم المشترك

يأتي هذا النوع نتيجة لسببين الأول والثاني، بمعنى أن هذا التضخم يحدث بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات حجم الإنتاج ويرافقه أيضا ارتفاع في تكاليف الإنتاج كارتفاع في الأجور وأسعار المواد الأولية (الخام) وأسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وهذا بدوره سيؤدي لارتفاع الأسعار بشكل متواصل.[4]

---

[1] **خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وآثره على الدين دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2008، ص 13.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 243.

[3] سامر بطرس جلدة، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ، دار البداية ،الأردن ، 2008، ص ص 153-154.

[4] سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص 154.

الفرع الرابع : التضخم المستورد

يعرف هذا التضخم الناتج عن الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، حيث أن هذا النوع يظهر بشكل كبير وواضح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي، فهذه الدول وخاصة الدول النامية التي تتميز بارتفاع مستورداتها، تستورد تلك السلع والخدمات التي تكون أسعارها مرتفعة أصلا في الدول المصدرة لها، وبذلك لا يكون لها القدرة على تحديد أسعار تلك السلع والخدمات، وبالتالي فإنها تستورد ذلك التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، ويمكن حساب التضخم المستورد وفقا للعلاقة التالية: [1]

التضخم المستورد = قيمة الواردات /قيم الناتج القومي الإجمالي × التضخم العالمي

ولابد من التنبيه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف وتضخم المستورد حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استراد المواد الأولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها، وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف وليس التضخم المستورد ذلك أن الأخير يطلق عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي التي سيتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها، وهذا هو المال حينما تستورد الدولة سلع مثل الملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة وغيرها بأسعار مرتفعة ومتضخمة. [2]

[1] خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الخامسة، دار وائل ،الأردن ،2008،ص 260.

[2] سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص 155.

المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم

عند أخذنا للتضخم كظاهرة، ففي محاولة للتو صل إلى أسباب حدوثها، سعى ويسعى الاقتصاديون جاهدين لفهم هذه الظاهرة ، جعلت مختلف المدارس الفكرية تصب اهتمامها حولها، وتعطي كلا منها تحليلاتها وتفسيرات لها، وفيما يلي قراءة لأهم هذه الأفكار.

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود

انشغل الاقتصاديون الكلاسيكيون بدور النقود ولماذا تنفق، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب من السلع والخدمات، ولذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها وسيط للتبادل– أي تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات وهي ليست تعبيرا عن الأسعار المطلقة للسلع والخدمات، أي أن هناك علاقة بين النقود والتضخم في سياق اهتمامهم لبناء نظرية في الأسعار، وكان طبيعيا أن يهتم الكلاسيكيون بعرض النقود وأثر ذلك على التضخم، فالتغير في كمية النقود المعروضة إنما يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي في معدل التضخم.[1]

الفرع الأول :فرضيات النظرية الكمية[2]

تقوم النظرية الكمية للنقود على الاعتقاد في ثبات حجم المبادلات(ك)، سرعة تداول النقود(س)، وفي أن كمية النقود هي المتغير المستقل، والمستوى العام للأسعار (م) هو المتغير التابع.

1– ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج):

نفترض أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يكون مرجع ذلك إلى الفكر السائد حينها في حالة من التوازن عند مستوى الذي يعبر أن الاقتصاد الوطني– في أي مجتمع– يكون باستمرار في حالة من التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

إن هذه الفرضية تمثل إحدى مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي، والذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحوى مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، وعلى ذلك فإن حجم المعاملات وفقا للنظرية الكمية للنقود يعد بمثابة متغير خارجي، ومن ثم يعامل على أنه ثابتا.

2– ثبات سرعة دوران النقود: تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدة القصيرة، فهي تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، ومن ثم ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي.

---

[1] محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة**، الطبعة الأولى ، صنعاء ،اليمن ،2012، ص 489.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 49 .

3- كمية النقود هي التي تحدد قيمتها: تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها(قوتها الشرائية)، فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، وبمعنى هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.

4- المستوى العام للأسعار متغير تابع: ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود، ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود (المتغير المستقل) سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار (المتغير التابع)، دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المبادلات أي أن هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سببا في العوامل الأخرى، مرتبطة بنفس الدرجة وبنفس الاتجاه مع تغيرات كمية النقود، وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين.

الفرع الثاني :معادلة التبادل لفيشر

آرثر فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية.

ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.[1]

وهذه المعادلة هي: $M \times V = P \times T$..... (1-1)

أي أن : $P = M \times V/T$..... (1-2)

حيث أن:

M : كمية النقود المعروضة **V** : سرعة دوران النقود

P : المستوى العام للأسعار **T** : حجم المبادلات

ومما تقدم نستنتج أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ من التغيرات بين كمية النقود المعروضة(M) ، إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل العامل الناتج للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة، وأن تغير سواء بالزيادة (في حالة التضخم) أو بالانخفاض (في حالة الكساد) في كمية النقود سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار.[2]

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 81.

[2] مصطفى يوسف الكافي، مرجع سابق، ص ص 193-194.

الشكل رقم(1-1): علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود

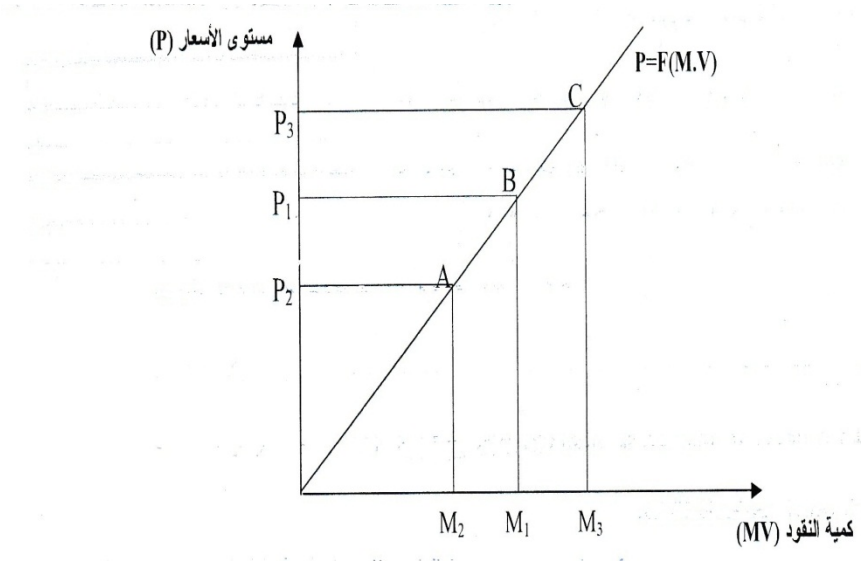

المصدر: ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود و البنوك**،مؤسسة شباب الجامعة، 2010، الإسكندرية،مصر،ص82.

يشير الشكل (1-2) إلى ارتفاع مستوى السعر من P_1 إلىP_3 عند زيادة كمية النقود من M_1 الىM_3، و انخفاضه من P_1 إلىP_3 عند انخفاض من كمية النقود بنسبة $M_3 - M_2/M_1$ تساوي ارتفاع مستوى السعر بنسبة $P_3 - p_2/P_1$.

وتقوم معادلة التبادل على أساس الفرضيات التالية:[1]

- التعادل بين عرض النقود M^s مع طلب النقود M^d:

وهذا لتحقيق التوازن في سوق النقود أي:

$$M^s = M^d = M \quad \text{.....(1-3)}$$

وبهذا يصبح بالإمكان استخدام المعادلة (1-2) لمعرفة الكمية الحقيقة المطلوبة من النقود :

$$M^d = M^d / p(m)^d = 1/ v \times T \quad \text{.....(1-4)}$$

يتضح من المعادلة (1-4) أن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب عكسيا مع **v** وطرديا مع **T**، وطالما يفترض ثبات كل من**v** و**T** في الأمد القصير، لذلك فإن M^d يبقى عند مستوى الثبات، فإذا حصل خلل في التوازن في سوق النقود بسبب الزيادة في عرض النقود الاسمية، عندئذ يصبح $M^d < M^s$ ومن ثم يرتفع مستوى السعر حتى يعود التوازن.

- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات، وهي بدورها تساوي حجم المعاملات الحقيقة مضروبة بالمتوسط العام للأسعار: $M^d = p \times T$

P: متوسط الأسعار، **T** :مجموع المبادلات المحققة خلال فترة زمنية معينة.

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 51-53.

- إن التداول النقدي (عرض النقود) يساوي كمية النقود الورقية (القانونية) بسرعة تداولها، مضافا إليها النقود المصرفية (الودائع الجارية) مضروبة بسرعة تداولها أي أن:

$$M^s=('M\times v')+(M\times {}'' v'')$$

حيث: M' و v' :تمثلان كمية النقود القانونية و سرعة تداولها على التوالي.

v'' و M'' : تمثلان كمية النقود المصرفية و سرعة تداولها على التوالي.

وبالتعويض عن قيمة M^d و M^s في معادلة التوازن (1-3) نحصل على مايلي:

$$PT= M'\times V'+ M''+ V''..... (1-5)$$

وبذلك يتبين لنا بأن الفروض التي قامت عليها هذه المعادلة هي نفسها التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود بشكلها العام، ويمكن القول بأن هذه المعادلة تستخدم في حالات كثيرة كتفسير أو تعبير رياضي للنظرية الكمية للنقود، ويمكن تلخيص مضمون معادلة التبادل لفيشر على النحو التالي:

إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المتداولة فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة إنفاق المجتمع، وبما أن كمية السلع والخدمات التي يمتلكها المجتمع ثابتة (في الأجل القصير)، فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات (زيادة الطلب النقدي)، وتستمر هذه الزيادة في الطلب النقدي حتى يتم التعادل بينه وبين التداول النقدي (عرض النقود)، عند ذلك تستقر الأسعار عند مستواها الجديد.

لكن رغم الانتشار والقبول الذي عرفته معادلة التبادل، إلا أن ذلك لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لها، ومن أهمها:

1.أن حجم المعاملات (T) يشمل جميع المعاملات بدون تفرقة بين تلك التي تخص الإنتاج وتلك التي تتم في الأسواق المالية، وتلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، لذلك فإن (T) يشمل مجموعات كبيرة من السلع غير المتجانسة ومن الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لهذا يعتبر حجم المعاملات كمية غير قابلة للقياس.

2.أن متوسط الأسعار (P) الذي يتلاءم مع هذا المفهوم غير المحدد للمعاملات لا يصلح لأن يتخذ كأداة في تحليل النشاط الاقتصادي، فهل هو متوسط عام للأسعار؟، أم هو متوسط كمية النقود المدفوعة عند إجراء كل معاملة؟، كيف يتم حساب (P) ولأية أغراض يمكن استخدامه؟.

ونتيجة للتطور الحاصل في الدخل الوطني أصبح بالإمكان إيجاد حل للمشكلتين الأخيرتين، فبدلا من التركيز على حجم المعاملات (T)، أخذ الاقتصاديون بالتركيز على حجم الإنتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق الوطني، بدلا من النظر إلى كافة المعاملات، كما أخذ بالمستوى العام للأسعار P بدلا من

معدل سعر المعاملات، وهكذا يتم تعديل صيغة فيشر للمبادلات لتأخذ شكل صيغة سرعة دوران الدخل المعرفة كما يلي:

$$MV= PY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1-6)$$

من الملاحظات الواردة حول هذه المعادلة هو انه لم يطرأ تغير على تعريف M إلا أن V، بموجب هذا التغير أصبح يعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات، وبذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الداخلية)، أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل، وليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات.

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقود لا بد من أن تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها، وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي:

$$M^d= 1/V \times PY\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1-7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (1-7) علىP نحصل على:

$$M^d =1/V \times Y\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1-8)$$

المعادلة (1-8) هي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.

وبالرغم من أن صيغة الدخل هذه قللت الكثير من المشاكل العملية، إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية معينة، فالمشكلة في صيغة فيشر للمبادلات هو أنه تتضمن الانجاز الفعلي للمعاملات، في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات.

وعلى ذلك فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل وتزايد حدة هذا الاختلاف في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية.[1]

الفرع الثالث : معادلة كمبردج للأرصدة النقدية

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي ألفرد مارشال A. Marshal هو أحد المفكرين الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمالا لنظرية المبادلات فيشر، حيث تنظر النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الاحتفاظ، ولأن النقود تختزن قوة شرائية فلا خوف من أن تكنز لفترة طويلة أو قصيرة، وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولأول مرة الدافع السلوكية (الاحتياط) للطلب على النقود. [2]

وذلك من خلال أعمال "ألفريد مارشال، وبيجو" واللذان أقدما على تعديلات تتعلق بثلاث نقاط أساسية: [3]

---

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص ص85-86.

[2] وجدي جميلة، **السياسة النقدية و استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، تلمسان،الجزائر ، 2015-2016، ص 32.

[3] **ياسمينة زاوي، التضخم في الجزائر بين النظرية و الواقع وما بعد مواءمة تقنيةARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012-2013، ص ص 16-17.

أولا: تتمثل في إحلال حجم الناتج القومي Y بدلا من حجم المعاملات T، متوسط أسعار المنتجات النهائية P بدلا من متوسط أسعار المعاملات الوسيطية والنهائية P_1 ، فلا يلاحظ أن الاعتبار أن أسعار المنتجات الوسيطية تدخل في حساب أسعار المنتجات النهائية ولذلك اخذ كليهما بعين الاعتبار ب "معادلة فيشر" ينطوي على نوع من الازدواج الحسابي، كما أن المنتجات الوسيطية تدخل في إنتاج المنتجات النهائية، وأخذ كليهما في الحسبان عند حساب المعاملات ينطوي أيضاء على نوع من الازدواج الحسابي، فتلا فى هذا الازدواج الحسابي، عملت مدرسة كمبردج على التعديل المذكور أعلاه.

ثانيا: تم إحلال سرعة الدوران الداخلية والتي تتعلق بالإنفاق على المنتجات النهائية V_1 محل سرعة دوران النقود والمتعلق بكل المعاملات V، ومن ثمة يمكن إعادة صياغة "معادلة فيشر" في الصورة التالية:

$$MV_1=YP \quad \ldots\ldots \quad (1-9)$$

حيث:

MV_1: قيمة الإنفاق القومي

YP: قيمة الناتج القومي

ثالثا : إعادة كتابة المعادلة (1-6) في الصورة التالية:

$$M=1/v_1 \times PY \quad \ldots\ldots \quad (1-10)$$

$$M= KPY \quad \ldots\ldots \quad (1-11)$$

حيث أن:

M: كمية النقود أو العرض النقدي.

PY: قيمة الناتج القومي وتساوي الدخل القومي.

K: مقلوب سرعة الدوران، وهي تشير الى النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل كرصيد نقدي لإتمام معاملاتهم.

KPY: الطلب النقدي بغرض المعاملات.

ولقد أوضح الاقتصادي كمبريدج أن هناك فترة تمر بين تسلم الدخل ونفاقه، فإذا كان الأفراد يتسلمون دخولهم كل شهر فإنهم يحصلون على الدخل أو الشهر وينفقونه على معاملاتهم طوال الشهر، ومن ثم فإنهم يكونون في حاجة للاحتفاظ برصيد نقدي لاستخدامه لإتمام معاملاتهم عبر الشهر ويمثل الطلب النقدي، وتسمى المعادلة (1-11) "بمعادلة كمبريدج".

وهي تشير إلى حالة التوازن بين العرض النقدي M والطلب النقدي لغرض المعاملات KPY، ويلاحظ أن حجم الطلب النقدي يزداد إما نتيجة لازدياد الدخل PY أو نتيجة لزيادة K.

إذا افترضنا الآن أن العرض النقدي M زاد، و ظلت K ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة، وظلت Y ثابتة نظرا لوجود حالة التوظيف كامل، فإن الأثر النهائي سيكون ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبنفس زيادة كمية النقود، مما يؤ دي لزيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات حتى تتساوى مع العرض النقدي، ويلاحظ عموما أن تفسير معادلة كمبريدج لارتفاع الأسعار تستند إلى نفس الافتراضات التي استندت عليها معادلة فيشر السابقة.

وصفوة القول: رغم أن صيغة كامبردج تعتبر أكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر للمعا ملات، إلا أنها لا تعتبر كاملة، طالما لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب للأرصدة النقدية، بل تفترض ثباتها في الأمد القصير.

وأخيرا تمكن كينز في تحليله من تلافي مثل هذا النقص.[1]

الفرع الرابع :الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود[2]:

تعرضت النظرية الكمية لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت منها، وتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:

1-العلاقة الميكانيكية التي تضيفها النظرية الكمية على التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار، ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره هي من حيث:

كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.

العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية.

يضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه، بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس.

2-عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي، في أن الاقتصاد- بطريقة تلقائية- يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، لكن أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (1929-1933) بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل، وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى هذا المستوى إذا ما ابتعد عنه.

[1] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 94.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 56-57.

كما أن النظرية الكمية افترضت استقلال حجم الإنتاج (وبالتالي حجم المعاملات) عن الغير في التداول النقدي، إلا أن النظرية النقدية الحديثة بينت عكس ذلك، وأن هناك ارتباطا مباشرا بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدي فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج مقترنا بانخفاض الأسعار.

3-عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود: حيث أنها يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق، كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج على الترتيب.

4-تجاهل عنصر الفائدة: مع أن سعر الفائدة يشكل عاملا مهما في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي فهو يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار، من حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على فتح باب الاعتمادات، مما يزيد فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة، فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع.

5-غموض فكرة المستوى العام للأسعار: لم تميز النظرية الكمية للنقود بين مختلف المستويات العامة للأسعار، فجميع الأسعار عندها تعامل بنفس النمط، غير أن التأثير المباشر وغير المباشر لكميات النقود ليس له نفس الدرجة على جميع مستويات الأسعار السائدة في الأسواق.

وتوازيا مع هذه الانتقادات وغيرها، أظهرت الوقائع والتجارب قصور النظريات والسياسات النقدية التقليدية عن معالجة مختلف الأزمات، لا سيما ظاهرة التضخم، فمع الحرب العالمية الأولى، بدأت المشاكل تظهر داخل النظام الرأسمالي، التي تمخضت في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة (الكساد الكبير)، وما أعقبها من نقص في الطلب الفعلي بطريقة واضحة، وهبوط في مستوى الإنتاج والدخل الوطني، واضح من خلال النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتفشي البطالة وانهيار الأسواق بصورة لم تعرفها النظم الرأسمالية من قبل، ولم تكن هذه الأزمة بمثابة أمر مؤقت لا يلبث أن يزول تلقائيا- بل استمرت وأثارت تذمرا شديدا على الصعيدين الاجتماعي والسياسي- وهنا انهار فرص التشغيل الكامل، وأصبح قصور المذهب الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليها مع الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النقدي الحديث.

وهنا- وفي ظل هذه الظروف- ظهرت أفكار" جون مينارد كينز" مستندة بصفة أساسية على ظروف ما بين الحربين العالميتين، وعلى فترة الكساد العظيم المشار إليها، بدأت تشق طريقها إلى قراء الاقتصاد وإلى الحكومات المنشغلة بوضع سياسات جديدة (خاصة بريطانيا والولايات المتحدة)، و في ما يلي سنتعرف على أراء كينز فيما يخص ظاهرة التضخم.

المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائدا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير (1929-1932) وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.[1]

ومن هنا بدأ التساؤل حول النظرية الكلاسيكية ومبادئها وأفكارها فقد بدأ واضحا للجميع، أن آلاف من العمال قد انظموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، رغم استعدادهم للعمل وقبولهم بالأجور الحقيقة السائدة وقتها، فماهي القوى التي وقفت حائلا دون انخفاض الأجر الحقيقي إلى المستوى الضروري الذي يحفز على استخدام المزيد من العمال؟ خاصة من بين أولئك الذي يبدون استعداد للعمل ويقبلون بالأجر الحقيقي السائد، وهل هذا يعني أن كمية النقود لا تلعب دورا في تفسير التضخم؟ وهل يعني عدم تماشي تفسيرات الكلاسيك مع واقع الأزمة عدم صلاحية النظرية الكلاسيكية بشكل مطلق؟ وهناك ظهر كينز بكاتبه الشهير " النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود" عام 1936 ليجيب على بعض هذه الأسئلة.[2]

لم يكن كينز مخالفا في طرحه للطلب على النقود في تحليل مدرسة كامبردج، إلا أنه في نظريته العامة قام كينز بتطوير صيغة كامبردج لشمل متغيرات لم تلعب من قبل دورا يذكر في الطلب على النقود، وقد بنى كينز نظريته في الطلب على النقود على ثلاثة دوافع من شأنها دفع الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالأرصدة النقدية وقد حصر كينز هذه البواعث في كل من المبادلات، الاحتياطي، والمضاربة. [3]

الفرع الأول : الأفكار الأساسية للنظرية الكينزية

في التحليل الكنزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي C+I+G أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام التام أي : Q<C+I+G

حيث أن :

G : الإنفاق الحكومي

I : حجم الاستثمار الكلي

C: حجم الاستهلاك الكلي

Q: حجم الناتج القومي

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية، إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض

[1] وجدي جميلة، مرجع سابق، ص 33.

[2] ياسمينة زاوي، مرجع سابق، ص 19.

[3] ضياء مجيد،مرجع سابق، ص 104.

النقود، فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه.

الشكل رقم(1- 2):تضخم الطلب عند كينز

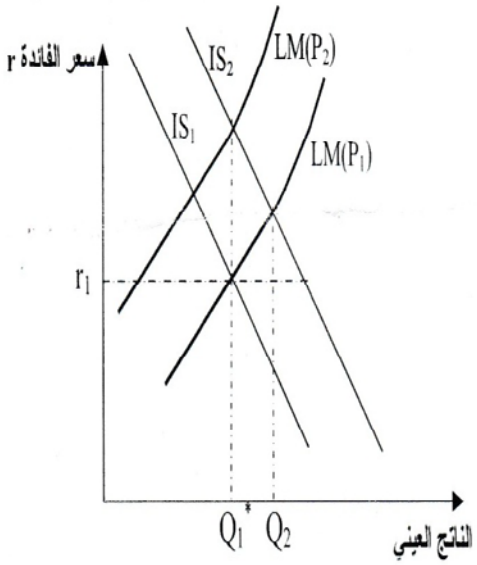

المصدر: ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود و البنوك**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2010، ص 219.

يفترض الشكل أعلاه تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى إنتاج Q^* مقاسا على المحور الأفقي، وإن التوازن العام يتحقق عند توازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع LMP_1 مع IS_1، حيث عندها يكون الناتج Q^*_1 و سعر الفائدة I_1 ومستوى الأسعار P_1.

والآن نفترض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ، ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره ($Q^*_2 - Q^*_1$)، والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستنخفض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى LMP_1 إلى LMP_2، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر الفائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

وسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد، وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات LM ، IS.[1]

الفرع الثاني: تعريف الفجوة التضخمية

هو ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي، الاستثماري، الاستهلاكي أو الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي(العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار. [1]

[1] ضياء مجيد،مرجع سابق، ص ص 218-220.

وعلى ذلك يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-3): تفسير وجود الفجوة التضخمية

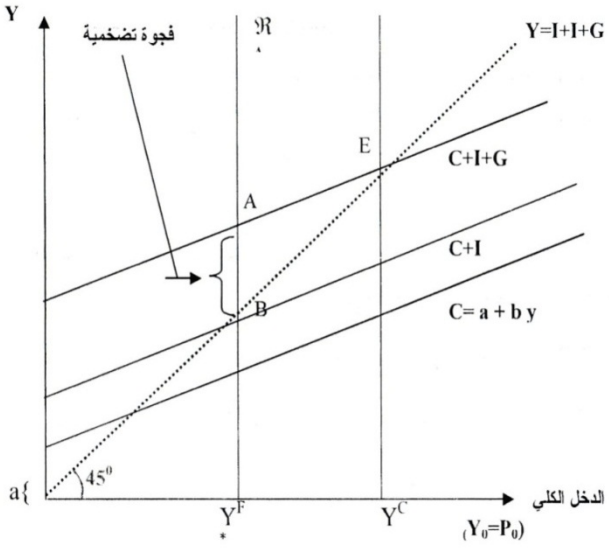

المصدر: ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2010،ص 223.

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم k على النقطة Y_F، فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند مستوى الدخل عند مستوى الاستخدام التام، ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتعدد عند مستوى y_f، ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن هذا المستوى.

ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي C+I+G يقطع خط الدخل 45° عند النقطة E الواقعة بين يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع الدخل 45° مع العمود (k) ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة بين نقطتي التقاطع A و b حيث A هي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي C+I+G مع خط الدخل (k).

يتضمن الشكل دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك C= a+by ، حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل، وذلك دالة الاستثمار I و دالة الإنفاق G، على افتراض أنهما يتحددان خارج النموذج، وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية موازية لخط الاستهلاك.

ويؤدي وجود الفجوة التضخمية AB إلى رفع المستوى العام للأسعار، إذ لا يمكن التخلص منها، إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من Y_F إلىY_C، و منه باستخدام مضاعف الاستثمار يمكن أن نحصل على قيمة الدخل التوازني الجديد كالآتي :

Y_C= Y_F + الفجوة التضخمية× المضاعف

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 61.

الفرع الثالث : نموذج بنهانسون للفجوات التضخمية:[1]

استطاع بنت هانسون Bent Hanson أن يطور في كتابه (دراسة في نظرية التضخم) AstudyTheTheory of inflation أن يطور نموذجا جديدا لتضخم الطلب.

فقد جاء بنموذج اختلف فيه عن كينز الذي تكلم عن فائض الطلب في سوق السلع فقط، أما هانسون فقد قسم الاقتصاد إلى سوقين: سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، ثم تكلم عن الفجوة العاملية factors gap، أي في سوق العامل الإنتاجي، والفجوة السلعية goods gap، أي في سوق السلع.

واعتمد تحليله على العلاقة بين الفجوتين، فقد عرف هانسون الفجوة التضخمية في سوق السلع، بأنها عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على السلع ناقص الكمية الفعلية الموجودة من السلع، وعرف الفجوة التضخمية في سوق العنصر الإنتاجي بأنها عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على عوامل الإنتاج ناقص الكمية الفعلية الموجودة من عوامل الإنتاج.

وحتى يتمكن من التوصل إلى تحديد فائض القوة الشرائية في كل من السوقين، عرف هانسون السوق الكلية للسلع بأنه عبارة عن مجموع الأسواق الفردية للسلع، وفي هذا السوق يتحقق فائض القوة الشرائية موجبا في الأسواق الفردية للسلع، كما عرف السوق الكلية للعنصر الإنتاجي بأنه عبارة عن مجموع الأسواق الفردية لعناصر الإنتاج، وفي هذا السوق يتحقق فائض القوة الشرائية إذا كان مجموع فوائض القوة الشرائية موجبا في الأسواق الفردية لعناصر الإنتاج.

ومن هذا التحليل يستمد هانسون تعريف التضخم، فيعرف التضخم بأنه الحالة التي يوجد بها فائض القوة الشرائية في سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج، وعلى ذلك لا يمكن القول بوجود التضخم إذا كان فائض القوة الشرائية موجبا في أحد الأسواق وسالبا في السوق الأخرى، طالما إن التضخم يعبر عن حالة عامة لارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويمكن التعبير عن الكلام الوارد أعلاه بالمعادلات التالية:

$$\sum^{n}_{i=1} x_i p_i + \sum^{m}_{i=1} xjpj > 0$$

بشرط : $\sum^{n}_{i=1} x_i p_i > 0$ ، $\sum^{m}_{i=1} xjpj > 0$

أي فائض القوة الشرائية موجبا في كل من سوق السلع و سوق العامل الإنتاجي.

حيث:

n: عدد أسواق السلعة

x_i: فائض الطلب على السلعة

p_i : سعر السلعة

[1] ضياء مجيد،مرجع سابق، ص ص 225-226.

x_i p_i: فائض القوة الشرائية في سوق السلعة

m: عدد أسواق عوامل الإنتاج

xj: فائض الطلب على العامل الإنتاجي

pj : سعر العامل الإنتاجي

xjpj: فائض القوة الشرائية في سوق العمل الإنتاجي

وفي نظرة تقييميه لنظرية فائض الطلب الكينزية كمفسر للتضخم ينبغي التذكير بأنها مشتقة من افتراضات نصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وجهاز أسعار فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد، وذلك عكس الحال في البلاد المتخلفة حيث الطاقة الصناعية الضئيلة، جهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد، وحيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوعة، ومن ثم فإن التحليل الكينزي أكثر تعبيرا عن حال البلاد الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض طاقاتها الانتاجية في أوقات الكساد على حين تتمثل المشكلة الأساسية في البلاد المتخلفة في قصور حجم طاقاتها الإنتاجية، الأمر الذي يجعل جهازها الإنتاجي غي ر مرن، وإنتاجها الوطني قريب من الثبات مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها في مسألة التضخم.[1]

و في ما يلي سنحاول التطرق إلى وجهة النظر المعاصرة لكمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم.

المطلب الثالث: التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود

ظهرت النظرية الكمية الحديثة في عقد الخمسينيات من القرن العشرين بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان لتكون بمثابة غرفة الإنعاش للنظرية الكمية وترجى النظرية الكمية الحديثة التقلبات في النشاط الاقتصادي من عدم استقرار وأزمات اقتصادية إلى التغيرات في كمية النقود التي لا تناسب والتغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

ووفق فريدمان: فإن أي تغير ملحوظ في المستوى العام للأسعار لا بد أن يسبقه تغير ملحوظ في كمية النقود وبنفس الاتجاه، فمعظم حالات الركود أو الانكماش الاقتصادي يسبقها تراجع في معدل نمو العرض النقدي، أما حالات التضخم والتوسع الاقتصادي لا بد أن يسبقها ارتفاع في معدل نمو العرض النقدي.[2]

الفرع الأول : الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود

ترى هذه النظرية في التضخم عموما أنه ظاهرة نقدية بحثه، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، فترفض دور الأجور والنفقة في الأسعار، ولا تؤيد على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة، فهي تمثل في نظرية الطلب على النقود، من حيث كونها بحث في العلاقة بين

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 65.

[2] ميس توفيق المسلم، **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و إمكانية تطبيقه في سورية** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد و التخطيط، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، 2015، ص 16.

التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات.

وللتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لابد من أن نشير إلى قول فريدمان بأن معادلة كما صاغها فيشر (في صورتها الداخلية) لا تخرج عن كونها تعريفها لسرعة دوران النقود (V= YP/M)، لأنه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل الوطني الحقيقي(Y) وكمية النقود (M)، والمستوى العام للأسعار(P)، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تشير إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الم ملكن التصور أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار، وتمثل هذه النتيجة واحدة من آراء تلاميذ كينز تحت ما عرف باسم مصيدة السيولة في أوقات الكساد، والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد، كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع مستوى الأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني، وهذه نتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية،وبنفس المنطق يمكن تصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة (انخفاض سرعة دوران النقود)، والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج الوطني، ولإثبات هذا أشار فريدمان إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال فترة بدأ الحرب الأهلية سنة 1865 حتى1879، حيث زاد الرصيد النقدي خلال الفترة ب 10%، في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي للأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه عند بداية الفترة، ويتصدر فريدمان نتيجة رابعة وهي التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي هذا في إحداث تغير في الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة، وهذا ماشهدته الولايات المتحدة خلال الفترات القصيرة التي يطلق عليها الدورة الاقتصادية في العصور الماضية.

من هذا التوضيح نستنتج أن تحليل فريدمان يسمح بإمكانية تغير كل الناتج الوطني وسرعة دوران النقود، وهذا الموقف يميز نظريته عن النظرية الكمية التقليدية وخاصة في صورتها الكلاسيكية، وبتعبير أكثر تحديدا تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسين:

1/ المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

2/ التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود(V) أو مقلوبها (K) يعبر عن الأرصدة التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم.

هذه الميكانيزمات عند فريدمان ترتبط بعاملين هما: العوامل المحددة للطلب على النقود والعوامل المحددة لعرض النقود، والتي تقاطع منحنياتها يمكن معرفة قيمة النقود، وهنا يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الأشكال من عائد.[1]

الفرع الثاني : دالة الطلب على النقود لفريدمان

لقد اهتم فريدمان بجانب الطلب على النقود، حيث وجد أن الطلب على النقود تابع لكل من الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار وكذلك لسعر الفائدة.[2]

يخضع الطلب على النقود– وفقا لفريدمان– للمتغيرات التالية:[3]

1–الثروة الكلية: التي يمكن أن تحوزها العناصر الاقتصادية المختلفة، وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود، وتشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية، وقد ميز فيردمان بين خمس طوائف مكونة للثروة:

– النقود؛

– الأصول النقدية (أي السندات ذات الدخل الثابت)؛

– الأصول المالية (الأسهم)؛

– الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)؛

– رأس المال البشري.

ويتغلب فريدمان على مشكلة الثروة الكلية برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، ويستخدم في ذلك معدلا عاما لسعر الفائدة.

2–تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة: يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحد بالدخل التي تدره هذه الأصول.

فالنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية، وهو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات و يرمز له ب R_b، أما بالنسبة للأسهم فهي الأخرى فتدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية والتي يرمز لها بR_s.

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 66–67.

[2] بن دقدق كمال، **دراسة قياسية لتأثير أسعار الواردات و مستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر للفترة1970–2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010–2011، ص 75.

[3] سعيد هتهات،مرجع سابق، ص ص 67–68.

هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار، والذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم ldp/pdl.

3-النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية: ونرمز لها بالرمز (H).

4-العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: حيث أن العنصر الاقتصادي لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وبترتيب الأفضليات، وهذه الاعتبارات قد تفرض عليها أحيانا اختبارا معينا قد يختلف عن ذلك الاختبار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط، ويرمز لهذه الأذواق بالرمز (U).

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$md=f(p,R_s,R_b,1/p\times dp/dt,H,w,u)$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار

R_s: عائدات الأسهم

R_b: عائدات السندات

$1/p\times dp/dt$: معدل توقع التضخم

H: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية

w: الثروة الكلية

u: أذواق المستهلكين (ترتيب الأفضليات)

وبذلك- حسب فريدمان- فإن الطلب على النقود يعد نتيجة لعملية حساب لتوزيع الثروة الاسمية وفقا للمستوى العام للأسعار، ووفقا للعوائد التي يتم الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية والموارد البشرية، وكذالك لتفصيلات العناصر الاقتصادية وأذواقهم.

وطبقا للنقديين فإن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في عدد محدد من المتغيرات، أما عرض النقود فهو متغير خارجي معطي تحدده السلطات النقدية، ومن ثم فإن التضخم يعتمد على تغير عرض النقود الذي هو متغير غير مرئي ويصعب قياسه إلا في حالة توازن سوق النقود، وبالتالي فإن اختلال سوق النقود إنما يعزى إلى تغير المعروض النقدي.[1]

[1] محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 492.

واستخدمت نظرية التوقعات الرشيدة مفهوم "التوقعات الرشيدة" كعنصر هام في تحليلها لظاهرة التضخم باعتبارها عامل مؤثر في سلوك الأفراد، وتتلخص فكرة هذه المدرسة في أن التغير المنتظم في مخزون النقود سيكون دائما متوقع بشكل كامل ولهذا لن يكون له تأثير في المتغيرات الحقيقية، وإنما سيؤثر فقط على الأسعار.[1]

كما يمكن القول أيضا أن هذه النظرية المعاصرة، بالمقارنة مع صورتها التقليدية، أكثر عمقا وواقعية في تحليليها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار، فهي تأخذ في اعتبارها تأثير التغير في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي، والتغير في الطلب على النقود، على مستويات الأسعار، وبالإضافة إلى الدراسة المتعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود، وكمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة فهي– مع القيود التي ترد على مدى صلاحياتها– تعد أكثر واقعية في تفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية، وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.[2]

أخيرا، الاختلاف بين نظرية كينز ونظرية فريدمان:[3]

1) فريدمان يرى أن الطلب على النقود لا يعتمد إلا على الدخل الدائم، في حين أن كينز استخدم الدخل المالي.

2) إن فريدمان لا يرى دورا لسعر الفائدة للتأثير في الطلب على النقود، وهو ما افترضه فيشر في نظريته الكلاسيكية، أما كينز فإنه أضاف سعر الفائدة كأهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة.

3) ترى النظرية الكينزية أن درجة دوران النقود ليست ثابتة بل أنها تتغير طبقا للتغيرات في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية فترى في استقرار الطلب على النقود استقرارا في درجة دوران النقود، ويترتب على استقرار درجة دوران النقود أن التغيرات في عرض النقود هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.

---

[1] أمينة بن عيسى وفتحي بن يشو، **محددات التضخم في الجزائر والمغرب(دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)** مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 48.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 68.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود و البنوك**،دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ، مصر، 2014، ص 67.

المبحث الثالث: آثار وسبل معالجة ظاهرة التضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، فهو بالرغم من كونه ظاهرة نقدية في المقام الأول، ذو آثار تتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغيرة تنعكس على أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وهذا ما يجعل التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع.

المطلب الأول: آثار التضخم

يمثل التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها لأنه يمثل احد الأمراض الاقتصادية الفتاكة، وله عدة آثار سنبرزها باختصار:

الفرع الأول : أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني

هناك أربع حالات لتغير الدخول، وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار بمعدلات وبسرعة أعلى من استجابة دخول بعض طبقات المجتمع للتغير:[1]

– تزيد الدخول النقدية بمعدل أقل من الزيادات السعرية وبالتالي تنخفض الدخول الحقيقية، فالدولة تزيد الرواتب للمدرسين مثلا بين فترات متباعدة يسبقها ارتفاع أكثر للأسعار.

– تبقى الدخول النقدية ثابتة، بينما الأسعار تتزايد، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية وبشكل ضار على أصحاب هذه الدخول، ومن الأمثلة على هذه الفئات: الذين يحصلون على دخولهم من الإيجارات من الممتلكات العقارية أو الزراعية أو السكنية، أو فوائد مدفوعة للبنوك، أو أصحاب الرواتب الثابتة.

– زيادة الدخول النقدية بنفس زيادة الأسعار، في هذه الحالة تبقى الدخول الحقيقية ثابتة، وهؤلاء هم عمال النقابات الفاعلة في بلدانهم و التي تقدر على زيادة الرواتب كلما زادت الأسعار.

– الدخول النقدية التي ترتفع بأعلى من نسبة زيادة الأسعار، ومن الأمثلة على هؤلاء الذين تزيد دخولهم الحقيقية أصحاب المشاريع التجارية والصناعية.

الفرع الثاني: أثر التضخم على جهاز الأثمان والإنتاج

يؤدي التضخم إلى حدوث ارتفاعات مستمرة ومتتالية في مستويات الأسعار، إلا أن هذا الارتفاع ليس واحد بالنسبة لكل السلع، فهناك سلع ترتفع أسعارها بنسبة أعلى من غيرها.

عادة ما ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من أسعار السلع الإنتاجية، ويعني ذلك أن هامش الربح بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية يكون أكبر من هامش الربح بالنسبة للقطاعات الانتاجية.

[1] محمد العربي ساكر، **الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى،دار الفجر، ، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 198–199 .

وينعكس ذلك على مقدرة القطاعات الاستهلاكية في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى حصول عناصر إنتاجها (الأجور، الفوائد والأرباح)، على دخول مرتفعة ومن ثم تحقق أرباحا منخفضة ولن تتوفر لها الإمكانيات المالية لزيادة الاستثمار، فيحدث نمو متواضع في هذه القطاعات الأخيرة من جهة، كما أن توزيع الدخول في داخل تلك القطاعات يتم لصالح رأس المال (الأرباح والفوائد) على حساب العمل (الأجور) من جهة أخرى. [1]

التضخم وما يواكبه من ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار من التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الانتاجية المخصصة للاستهلاك، وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الانتاجية والاستثمارية والتي تعد أساسا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي. [2]

وبذلك يحدث تدهور في كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاستهلاكية، ويبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.

وتفسير ذلك أن القطاعات الاستهلاكية ستجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة على حساب القطاعات الانتاجية والاستثمارية، والتي تمثل القطاعات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وبما أن القطاعات الانتاجية هي التي تمد كافة القطاعات الأخرى بالصناعات الأساسية والثقيلة، فسيحدث اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس آثاره على كافة القطاعات الاقتصادية، ويعاني الاقتصاد في هذه الحالة من معدلات نمو بطيئة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية. [3]

الفرع الثالث: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات إذ أن زيادة الدخول التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلا أن في فترات التضخم تكون السلع المحل التضخمية ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية وهذا يؤثر على وضع ميزان المدفوعات، أي أن التضخم هنا يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات. [4]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، منشورات الحليبي الحقوقية، بيروت ، لبنان ، 2007، ص ص141-142.

[2] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي** ، دار آمنة، الأردن ، 2013، ص 24 .

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 142.

[4] رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 24.

الفرع الرابع : أثر التضخم على أوجه النشاط الاقتصادي

يمكن حصر آثار التضخم على النشاط الاقتصادي، سواء من حيث سلوكيات الأعوان الاقتصادية أو سلوك النقود، في النقاط التالية:[1]

- ضعف القدرة الشرائية للنقود مما يؤدي لتراجع حجم الادخار؛
- يؤدي التضخم لهجرة رؤوس الأموال لعملات أجنبية حماية لها؛
- عندما تفقد العملة قيمتها، يفضل الأفراد استبدالها بالسلع، مما يؤدي إلى زيادات في الإنفاق الاستهلاكي؛
- ظهور وانتعاش المضاربات في السوق السوداء؛
- سهولة تسويق السلع الرديئة على حساب جودة بعض السلع؛
- انتشار أجواء تشاؤمية تجعل رجال الأعمال يقلعون عن المشاريع الانتاجية المستقبلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وظهور البطالة ، بسبب أن الطبقات الغنية هي القادرة على الاستهلاك، فإن الموارد المالية ستوجه إلى المشاريع التي تنتج السلع الكمالية على حساب السلع الأساسية؛
- تراجع أسعار الفائدة الحقيقية المقابلة التضخم؛
- انتشار آثار اجتماعية سيئة نتيجة الفقر والعوز وبالتالي ظهور آثار لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي ولا حتى السياسي.

الفرع الخامس: أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي

يترتب على التضخم أن تفقد النقود قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، وأول وظيفة تفقدها النقود وظيفتها كمخزن للقيم، ويتم ذلك على مستويين، مستوى السوق النقدي ومستوى السوق المالي.

فعلى مستوى السوق النقدية، يؤدي التضخم الى تحول الأفراد من الادخار إلى الاستهلاك، إذ أن تدهور قيمة النقود يجعل الأفراد يحاولون التخلص منها بشراء أصول حقيقية، و يضاعف من هذا الأثر أن يصاحب التضخم زيادة في الإصدار النقدي أو توسع في الائتمان المصرفي.

إذ سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود، كما أن الاتجاه إلى رفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار لا يمكن أن يعوض التناقص في قيمة النقود، وذلك لأن رفع سعر الفائدة يعني زيادة تكلفة الاقتراض، وتصبح النقود بذلك عاجزة عن تشجيع الادخار والاستثمار، وتتحول إلى سلع وخدمات أو قيم اكتنازية (ذهب أو عقارات)، وعلى مستوى السوق المالية، يؤدي التضخم إلى اتجاه الأفراد إلى المضاربة على أسهم وسندات المؤسسات الاستهلاكية القائمة بالفعل، والتي تحقق معدلات ربح مرتفعة بحكم ارتفاع أسعار سلعها، في حين

[1] محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 199.

تنخفض أسعار الأسهم والسندات الخاصة بالمؤسسات الصناعية والإنتاجية لأنها لا تحقق نفس مستويات الأرباح.

كما يفقد البنك المركزي سيطرته ورقابته على خلق الائتمان، ويخضع لرغبات الحكومة ويتوسع في الإصدار النقدي، وكل ذلك يؤدي إلى انهيار السوق النقدية والمالية. [1]

الفرع السادس : الآثار الاجتماعية للتضخم

إن الآثار الاجتماعية للتضخم تنعكس بالاضطراب بين الطبقات الاجتماعية بسبب سوء توزيع الموارد والدخول مما يولد المشاكل والخلافات بين أفراد المجتمع، كما أن الشيء نفسه ينشأ في اختلال العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وينتشر الإداري والرشوة والمحسوبية. [2]

مما يؤدي إلى اختلال في العلاقات الاجتماعية، وتعميق الفجوة والصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، فيعاني الدائنون من التضخم، حيث أنهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة في قوة شرائية أقل مما أعطيت لانخفاض قيمة النقود.

أما المشروعات والمستثمرين فإنهم يستفيدون من التضخم لارتفاع أسعار منتجاتهم ومن ثم ترتفع معدلات أرباحهم، حتى مع ارتفاع أجور العمال، فكما رأينا من قبل أن الطبقة الرأسمالية تستأثر لنفسها بأكبر قدر من الأرباح على حساب طبقة العمال.

خلاصة القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول من أصحاب الدخول المحددة إلى أصحاب الدخول المرتفعة مما يترتب عليه اضطراب في العلاقات الاجتماعية، وخلل واضح في العدالة الاجتماعية. [3]

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 142-143.

[2] رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 25.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص145.

المطلب الثاني: سياسات وسبل معالجة ظاهرة التضخم

بذل الاقتصاديون جهودا كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يلحقها التضخم بالمجتمع، يجعل هدف القضاء عليها أو على الأقل احتوائها والحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منها، حيث أنه يتسبب في إحداث أضرار سياسية واجتماعية واقتصادية، وعادة تلجأ الحكومات في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات النقدية والمالية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساوي لمستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

الفرع الأول: السياسة النقدية

وتعرف بأنها تلك السياسات ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي، التي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والسياسة النقدية المضادة للتضخم إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بحيث يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيقها بواسطة مجموعة من الأدوات تحدث أثرها على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم ن التأثير على قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان و خلق الودائع.[1]

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzig وهو إن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.[2]

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل ، ويعتبر بعضها سائل مباشرة لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة ، في حين يعتبر بعضها الأخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق.[3]

وفيما يلي بيان لأهم هذه الأدوات المختلفة مع محاولة تقييم مدى فاعلية كل منها لتحقيق الهدف المطلوب.

1 - سعر إعادة الخصم (أو سعر البنك):

وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند إعادة خصم الأوراق النقدية التجارية المالية التي في حوزتها من اجل الحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للأفراد والمؤسسات وعندما تنخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية لأي سبب كان ، عندئذ يستطيع البنك التجاري الاقتراض من البنك المركزي لدعم الاحتياطات النقدية المنخفضة ،كما انه بإمكانه الحصول على

---

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 69.

[2] بن نافلة نصيرة ، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة سيدي بلعباس ، العدد 7، الجزائر ، ديسمبر 2016، ص 34.

[3] رايس فضيل ، **تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**،بحوث اقتصادية عربية ، جامعة تبسة ، العددان 61-62 ،الجزائر ، 2013، ص198.

احتياطات نقدية جديدة عن طريق رفع سعر الفائدة على ودائعه الثابتة و التوفير ، بالإضافة إلى إمكانية بيع استثماراته عن طريق إعادة خصمها لدى البنك المركزي. [1]

فقيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها(والعكس صحيح)، ومن هنا يمكن للبنك المركزي- عن طريق سياسة إتباعه لسياسة إعادة الخصم- التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة (ومن ثم في نفقة الاقتراض) وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وذلك على النحو التالي: [2]

1-1 التأثير في سعر الفائدة: في الظروف التي يسود فيها حالة من التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه، إذا أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه سوف يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر إعادة الخصم الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تقرض بها عملائها) ومعنى ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها، وسوف يقلل ذلك بدوره من رغبتهم في إجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية، فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بالتالي حده الاتجاه التضخمي.

1-2 التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية: يستطيع البنك المركزي عن طريق إتباعه لسياسة سعر إعادة الخصم التأثير في حجم الائتمان، ومن ثم في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية المتاحة للبنوك التجارية.

فبرفع سعر إعادة الخصم يترتب إحجام البنوك التجارية عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، فتنقص السيولة اللازمة لهذه البنوك بغرض خلق الائتمان، ويقل حجم نقود الودائع وعرض النقود بالتالي.

أما إذا أردنا تقييم فاعلية سياسة سعر إعادة الخصم فإنها تعد من أقدم الوسائل التي يتبعها على البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان، وهذه السياسة في الواقع تتطلب شروطا معينة ينبغي توافرها حتى يمكن تطبيقها بنجاح، وغير أن هذه الشروط من الصعب توافرها دائما ومنها:

-وجود أسواق نقدية نامية للتعامل بالأوراق التجارية وأذونات الخزانة وغيرها من أدوات الائتمان قصير الأجل، التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها أو الإقراض بضمانها، وهذا نادر خاصة في البلدان النامية؛

---

[1] رزاق ذياب ،**تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي(2003-2010)**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة المثنى ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد 4، العدد 8، بغداد، العراق ، 2014 ،ص126 .

[2] سعيد هتهات،مرجع سابق، ص ص 69-70.

تفترض هذه السياسة أن البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة مع رفع سعر إعادة الخصم، لكن هذا غير وارد إذا كان لديها احتياطات نقدية عاطلة؛

إن الاعتبارات السابقة لا تعني عدم جدوى هذه الوسيلة من وسائل الرقابة على الائتمان المصرفي وعلى عرض النقود، ولكنها وسيلة ناقصة تحتاج إلى تكملتها بأساليب أخرى تزيد من فاعليتها.

2 –عمليات السوق المفتوحة: السوق المفتوحة هي عملية يقوم بها البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل (تكون في الغالب عمومية) في السوق النقدية، واستعمال هذه الوسيلة يستطيع أن يؤثر في السيولة في الاتجاه الذي يريده.[1]

ولا تزال تعبر هذه السياسة أكثر وسائل البنك المركزي فعالية في التأثير على حجم الائتمان، وفي دعم وسائل الرقابة الأخرى كسياسة لسعر البنك.[2]

وتحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول عن طريقتين:[3]

2–1 التأثير في احتياطات البنوك التجارية: في أوقات التضخم حيث يهدف البنك المركزي إلى تقليل عرض النقود المتاحة–عن طريق الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك بتخفيض حجم الأرصدة النقدية المتاحة لديها– نجده يدخل سوق الأوراق المالية بائعا لبعض أو كل ما في حوزته من أوراق مالية حكومية، فإذا ما باع تلك الأوراق إلى الأفراد فسوف يحصل في هذه الحالة على أثمانها في صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية، ويقوم البنك المركزي بخصم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه، بما تعنيه ذلك من تخفيض لحجم احتياطاتها النقدية بما يعادل قيمة الأوراق المالية المباعة، فتقل قدرها على خلق الائتمان، وينخفض عرض النقود بالتالي.

2–2 التأثير في أسعار الفائدة على السندات: إن دخول البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية غالبا ما يصطحب بانخفاض في أسعارها السوقية، مما يعني ارتفاع أسعار الفائدة عليها (نظرا لثبات ما تعود به من إيراد)، بما يعنيه ذلك من زيادة تكلفة الحصول على أية قروض جديدة قد يرغب رجال الأعمال في الحصول عليها، مما يحد من الاستثمار.

لكن في واقع الأمر تكون سياسة السوق المفتوحة غير فعالة في الدول النامية، ذلك أنها تتطلب وجود أسواق مالية منظمة على درجة عالية من التقدم، وتعمل على نطاق واسع، بالإضافة إلى ذلك يجب تحقق الشرطين التاليين:

---

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 154–155.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 135.

[3] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 71.

- توفر الأوراق المالية سواء لدى البنك المركزي (ليبيعها في حالة رغبته الحد من الائتمان)، أو في السوق ليشتريها البنك المركزي(في حالة رغبته زيادة قدرة المصارف على الإقراض بكميات كافية تمكن من التأثير المراد على حجم الائتمان).
- ألا تقوم المصارف بسياسات تعرقل تحقيق هدف البنك المركزي عند قيامه ببيع أوراق مالية في السوق المفتوحة، للحد من قدرة هذه المصارف على الإقراض، كأن تقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية القابلة للخصم لدى البنك المركزي، وأيضا تقديم سندات الخزينة للبنك المركزي لخصمها، فهذه السياسة من المصارف تمكنها من أن تعوض كليا أو جزئيا النقص الذي يحدث في احتياطاتها نتيجة لسحب الأفراد من أرصدتهم لديها لشراء الأوراق المالية التي يطرحها البنك المركزي في السوق المفتوحة.

كذلك يعد نجاح هذه السياسة وفعاليتها محدودا أيضا في أوقات التضخم الجامح، حيث يعتمد هذا النجاح على حجم ما في حوزة البنك المركزي من أوراق مالية حكومية، علما بأن ما في حوزته من تلك الأوراق قد لا يكون من الضخامة بحيث يمكنه التأثير في أحوال السوق، وكذلك على مدى استعداده لتحمل الخسائر.

3 – الاحتياطي الإجباري:

الاحتياطي الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، لا تنتج فالغالب فوائد.

وفي إطار السياسة النقدية يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه.[1]

وربما تتجلى فعالية نسب الاحتياط القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد، حيث أن البنوك التجارية قد لا تجد نفسها مجبرة على التوسع في عمليات الائتمان والاقتراض باستخدام الزائد من احتياطاتها النقدية الناتج عن تخفيض تلك النسبة، فضلا عن أن التوسع في عمليات الائتمان والاقتراض ترتبط بزيادة الطلب على الائتمان والاقتراض من قبل الأفراد كالمستثمرين، والمشروعات الانتاجية، وهذا ما قد لا يتحقق أثناء الكساد.[2]

ففي حالات التضخم، تهدف السياسة النقدية إلى الحد من الارتفاع في الأسعار، إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تجد

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 157.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 133.

البنوك التجارية أنها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها لدى البنك المركزي على المستوى الذي تقضيه نسبة الاحتياطي الجديدة المقررة، وقد لا يقتصر الأمر على هذا فقط، بل قد تضطر هذه البنوك إلى استرداد بعض قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم، وربما وصل بها الأمر إلى التصرف في بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت نسبة الاحتياطي كبيرة، وإذا كانت المهلة المعطاة لها بشأن الوفاء بهذه النسبة الجديدة قصيرة ، ويترتب على هذا كله انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية.

ورغم ما يؤخذ على هذه السياسة من تحفظات إلا أنها تمثل أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان وأقوى أسلحته النقدية في وقتنا الحالي، خاصة في البلاد الحديثة العهد بالنظم المصرفية، ويعد تطبيقها أقل تكلفة من سياسية تغير سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، حيث لا تحتاج في ذلك إلى وجود أسواق مالية ونقدية نامية، أو المخاطرة في أسواق بدائية ضعيفة، يضاف إلى ذلك أن ودائع احتياطي البنوك التجارية لدى البنك المركزي توفر له موردا هاما يمكن توظيف جانب منه في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل نسبيا.

4-السياسات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي: إلى جانب الوسائل الكمية السالفة الذكر يلجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى مباشرة لرقابة على عرض الائتمان المصرفي حيث يتدخل بصورة أكثر فاعلية. وصراحة في إعطاء التأثير المطلوب على اتجاهات وحجم الائتمان.[1]

4-1 الإقناع الأدبي أو المعنوي: وتعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبي، من أجل التأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الموجودة بإتباع سياسة معينة مرسومة فيما يتعلق بعلاقتها الائتمانية والنقدية مع المتعاملين: كمنح الائتمان والإقراض.

وتتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه الاقتراحات والرجاءات والنداءات والتحذيرات، سواء الشفهية، أو التحذيرية لأجل لتقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية.

وقد تزداد فعالية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى، أو بشيء من التحذير والاقتراح.[2]

وما يؤخذ على هذا الأسلوب هو انه محدود الفاعلية والفائدة في البلاد حديثة العهد بالبنوك المركزية، مما يضطر إلى إتباع الأسلوب التالي وهو الأوامر والتعليمات الملزمة.[3]

---

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 72-73.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 153-154.

[3] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 73.

4-2 إصدار التوجيهات والأوامر: وتعني إصدار السلطات النقدية، أو البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية، والمؤسسات المالية، توجيها لها نحو السياسة التي يجب إتباعها في علاقاتها الائتمانية مع الأفراد المتعاملين: كتحديد حجم الائتمان الممنوح لهم، أو نوعه أو كيفية استخدامه، وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي أن يضمن تسريب الكمية المرغوبة من النقد في التداول، فضلا عن الاتجاهات التي يرغب في استخدام الائتمان فيها، مما يؤهله فرض رقابة مباشرة ومضمونة على السياسة الائتمانية المنفذة.[1]

ويختلف هذا الأسلوب عن سابقه من حيث أن الأوامر في هذه الحالة تعد ملزمة وصارمة وليست اختيارية، حيث يترتب على تجاهل البنك التجاري لها وعدم التزامه بها تعرضه لعقوبات معينة، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو اقتراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل أو .....الخ.[2]

4-3 وسيلة الإعلام: وتعني إعلان البنك المركزي لسياسته الائتمانية المستقبلية ببيان الودائع، والإجراءات التي سيتخذها وذلك طبقا لما يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الداخلي، وتنفيذا للحاجات الملحة الضرورية للإصلاح النقدي و المالي.

فإعلان البنك المركزي لسياساته الائتمانية المستقبلية في توجيه الائتمان كما ونوعا، والودائع الخاصة بهذه السياسة مدعومة بالأرقام والإحصائيات كفيل بأن يضع الحقائق أمام الرأي العام، وأن يزيد من الوعي الاقتصادي الداخلي، مما يجبر البنوك التجارية على التعاون من أجل تنفيذ تلك السياسة المعلقة، وتسيير معاملاتها الائتمانية بشكل يتلاءم مع تلك السياسة ويساعد على تحقيقها، وتتخذ وسائل الإعلان أشكالا مختلفة تتضمن نشر البيانات، وإلقاء الكلمات الدورية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة عن المشكلات النقدية والأحوال المالية والمصرفية، والصعوبات التي تواجه التنمية، وقد تتضمن أيضا تفسيرا للوقائع والاعتبارات الدافعة إلى إتباع أو تغيير السياسة الائتمانية.[3]

الفرع الثاني: السياسة المالية

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 154.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 73.

[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 56.

وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص والاستثمار، المصاريف العامة والصادرات.[1]

وتمثل أدوت السياسة المالية بما يأتي:

1 - الضرائب و الرسوم: تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات وكذلك الرسوم الجمركية الداخلية والخارجية التي تفرض على السلع والخدمات.[2]

وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم والانكماش، وخاصة في البلدان النامية، والتي تتصف أجهزتها المالية والمصرفية بالبدائية والتخلف، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق القومي من جهة ومن جهة أخرى كأداة لتجميع لفوائض الميزانية.[3]

2 - الإنفاق الحكومي: إن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي وزيادة حجمه له الأثر الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويتم رسم ذلك حسب سياسة الدولة وحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد وأن حجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على النشاطات المختلفة له تأثير على النشاط الاقتصادي.[4]

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته، أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة.

ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر، والذي يختلف عن الإنفاق الغير المباشر والذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة إلا أن ذلك لا يعني وجود علاقة بين الآثار الايجابية للإنفاق الحكومي بنوعيه وبين الآثار السلبية للضريبة المباشرة وغير المباشرة.

وتكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية، للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية، على أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية، وكذلك طبيعة ما يحكمها من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية تحدد نوعية الإنفاق الحكومي وحجمه أيضا.[5]

---

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 74.

[2] رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 71.

[3] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 163-164.

[4] رجاء الربيعي، مرجع سابق، 71.

[5] غازي حسين عناية، مرجع سابق، 171-172.

3 – الدين العام (القروض): يلعب الدين العام دورا في التأثير على الوضع الاقتصادي العام، كما أنه في الوقت نفسه في حال وجود فائض فإن حجمه ومقدار نموه وكيفية استغلاله له تأثير على الأنشطة الاقتصادية فعندما تقوم الحكومة بالاقتراض في فترة التضخم النقدي أي بيعها السندات الحكومية على الجمهور بغية التأثير على الإنفاق الاستهلاكي، وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك.[1]

إلا أن ما يحد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية، وما يجري فيها من معاملات، ومبادلات للسندات الحكومية، بيعا وشراء ا وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تجمعات الادخار الاختياري الغير متوفرة، وانصراف القادرين على توظيف مواردهم وأصولهم المالية في توسيع مشاريعهم، أو في مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في قروض حكومية.[2]

كما يمكن التأثير على التضخم من خلال مراقبة الأسعار من قبل الحكومة من خلال التدخل المباشر في تثبيتها، ومحاولة ربطها بالأجور من أجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة، كما يمكن في هذا الإطار استخدام أسلوب البطاقات التموينية في توزيع السلع النادرة، كما فعل العراق بعد فرض الحصار عليه أواخر القرن الماضي.

كذلك إن إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية هو إجراء مضاد للتضخم، ويساعد على إبقاء الأسعار بعيدة على الارتفاع بسرعة، وأيضا تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية، ومن الإجراءات التي تساعد على علاج التضخم رفع الإنتاجية بشكل عام، وزيادة حجم الدخل الوطني.

رغم كل هذا إلا أن للسياسة المالية مشكلتين أساسيتين: [3]

– فهي تفتقر إلى مرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وكذا سرعة تأقلم الأفراد معها ومدى تقبلهم لها.

– وفي أنها ذات فترات محدودة للتطبيق، وتتفاوت نجاعتها من وضعية اقتصادية إلى أخرى.

ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياسة المالية جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم.[4]

---

[1] رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 72.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 171.

[3] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 75.

[4] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 235.

ومكافحة التضخم لا يعني بالضرورة عودة الأسعار إلى مستواها قبل التضخم، فكل محاولة للرجوع إلى مستويات الأسعار القديمة يصيبها الفشل، لأنها تتجاهل التطور الذي يحدث في الأوضاع الاقتصادية المختلفة نتيجة التضخم.

خاتمة الفصل:

من خلال نظرتنا الاقتصادية لظاهرة التضخم وتتبعنا له خلصنا بالنتائج التالية :

1/ يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه، فهو عبارة عن الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد ذكرنا في هذا الفصل عدة أنواع للتضخم منها على سبيل المثال: التضخم المكشوف، التضخم المكبوت، التضخم الزاحف، التضخم الجامح.....الخ.

2/ هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية منها:

–الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، الذي يحدث حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة مما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة– بدون زيادة في الإنتاج.

–زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها (زيادة التكاليف).

3/ تعتبر النظرية الكمية من أقدم النظريات في تفسير التضخم، وهي تعتبر أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة للزيادة في كمية النقود، وهذا بافتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج، أما التحليل الكنزي فيعتبر التضخم نتيجة لتوظيف كل عوامل الإنتاج، أما النظريات النقدية الحديثة فقد أعادت صياغة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في صورة جديدة، وهم يعتبرون النقود مصدرا للتضخم .

4/ تكتسب أهمية دراسة التضخم من خطورة عن الآثار التي يمكن أن تنجز عنه، التي من أهمها:

- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وإن أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحددة.
- إعادة توزيع الدخول لصالح أرباب العمل، وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة من العمال والموظفين.....الخ، وخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي.

5/ يتم الحد من ظاهرة التضخم من خلال السياسة النقدية برفع سعر إعادة الخصم ، بيع الأوراق المالية ورفع الاحتياطي القانوني بالإضافة إلى الأدوات النوعية ، ومن خلال السياسة المالية بالتأثير على الطلب الكلي بمختلف أنواعه بواسطة الرقابة على الإنفاق العام والدين العام وكذا سياسة الرقابة على الأسعار .

الفصل الثاني:

التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري الذي تضمنه الفصل السابق لظاهرة التضخم، سيتم في هذا الفصل القيام بتحليل قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق الانحدار المتعدد ومنهجية المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) على متغيرات الدراسة ، وقبل ذلك سيتم تحليل عام لظاهرة التضخم في الجزائر والتطرق إلى أساسيات علم الاقتصاد القياسي والذي يمثل الجانب النظري له .

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات علم الاقتصاد القياسي

المبحث الأول: التضخم في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات علم الاقتصاد القياسي

سيتم في هذا المبحث إلى التطرق إلى النماذج الانحدارية مع التركيز على النموذج الانحدار المتعدد بكل فرضياته ، بالإضافة إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار ديكي فولر .

المطلب الأول : النماذج الانحدارية

إن تحليل الانحدار يهتم بدراسة اعتماد متغير واحد والذي هو المتغير التابع (dépendent variable) على متغير واحد أو أكثر يسمى المتغير التوضيحي أو التفسيري (Explainatory Variable) رؤية أو نظرة لتقدير معدل قيمة المتغير التابع للمجتمع الإحصائي والتنبؤ به على أساس قيم المتغير الآخر أو التوضيحي.[1]

والانحدار الخطي تقنية أساسية وهو في علم الاقتصاد القياسي يمثل نقطة انطلاق لمزيد من التحليل العميق.[2]

الفرع الأول: الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي، وهناك الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة.

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمستقل (أو المتغيرات المستقلة)، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيرا دقيقا ولتحقيق ذلك يجب إجراء الآتي:[3]

1) التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة – محل الدراسة– بين المتغيرات ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.

2) اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة .

ويهدف الجدول التالي إلى التعريف بالصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام معادلة (دالة) ذات متغير مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى،الوراق،الأردن، 2004، ص65.

[2] williamGreene,**Econométrie**, 5e edition, pearsanEducation,France,2005,p 07.

[3] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 07.

الجدول رقم(2-1): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الأثر الحدي الميل	الأثر النسبي المرونة
الصيغة الخطية	.....	$Y=ß_0+ß_1x$	$ß_1$	$ß_1(y/x)$
الصيغة العكسية	.....	$Y=ß_0+ß_1(1/x)$	$-ß_1(1/x^2)$	$-ß_1(1/xy)$
الصيغة التربيعية	.....	$Y=ß_0+ß_1x+ß_2x_2$	$_1 + 2ß_2xß$	$(ß_1 + 2ß_2x)(x/y)$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$Y=ß_0+x^{ß1}$	Ln y= ln $ß_0$+$ß_1$ ln x	$ß_1(y/x)$	$ß_1$
الصيغة النصف اللوغارتمية	$e^y=e^{ß0}\ x^{ß1}$	$Y=ß_0+ß_1$ln x	$ß_1(1/x)$	$ß_1(1/y)$
الصيغة الأسية	$Y=e^{ß0+ß1\ X}$	Ln y = $ß_0$+ $ß_1$x	$ß_1e^{ß0+ß1x}$	$ß_1$ x

المصدر: سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر ، (2005-2006) ، ص 96.

حيث أن:

$ß_0$:معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار Yعندما $x = 0$.

$ß_1$: معامل انحدار العلاقة بين x كمتغير مستقل و Y متغير تابع (ميل العلاقة بين (x،Y)، وهو يقيس الأثر الحدي ل x علىY ، ومن ثم فهو عبارة عن التغير في Y نتيجة تغير x بوحدة واحدة.

ملاحظة: يجب تحويل الصيغة الرياضية في الخطية المختارة إلى خطية باستخدام وحدات اللوغارتمي الطبيعي، وذلك حتى يمكن إجراء التقدير.

الفرع الثاني: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear régression

بعد تحليل الانحدار الخطي البسيط المدخل إلى فهم الاقتصاد القياسي التطبيقي ويشمل النموذج البسيط على معادلة واحدة تشرح العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، غير أن هناك ملاحظة أساسية يجب التنبيه إليها، وهي أن النموذج وفي ظل هذه الدرجة من البساطة قد لا يعبر عن واقع سلوك المتغيرات والظواهر

الاقتصادية، ولكن ذلك لا يقلل من الأهمية الكبيرة له في تفسير كثير من العلاقات فضلا عن أنه يشكل نقطة الارتكاز ونقطة الانطلاق نحو التوسع في عدد المتغيرات والمعادلات التي يحتويها النموذج.[1]

1 معادلة الانحدار الخطي البسيط:

العلاقة الموجودة بين المتغير y والمتغير المفسر له x بواسطة عينة n من الملاحظات تكتب من الشكل :[2]

$$Y_i=ß_0+ß_1X_i+ u_i \quad ;i=1.....n$$

كما نستطيع كتابتها بالشكل الشعاعي (1)

$$Y=ß_0+ß_1X+ u_i$$

أين X هو المتغير المستقل، و Y هو المتغير التابع.

أما u_i يمثل الخطأ في تفسير Y، ومنه يمكن كتابته من العلاقة (1):

$$u_i = Y- [ß_0+ß_1x]$$

3) يمكن تحديد عوامل عدة تؤدي إلى انحراف قيم المشاهدة عن الخط المنحدر ومن ثم وجود عنصر الخطأ العشوائي، ومن أهم هذه العوامل: [3]

- خطأ حذف بعض المتغيرات من النموذج ولذلك كانت ضرورة إدخال المتغير العشوائي u_i.
- أخطاء عند قياس المتغيرات بسبب قصور في أساليب جمع البيانات وتبويبها.....الخ، ولذلك كانت ضرورة إدخال المتغير العشوائي u_i.
- أخطاء توصيف وصياغة العلاقات في النموذج فيما يتعلق بكونها علاقة خطية أو غي ر خطية أو الاعتماد على معادلة واحدة في تفسير ظاهرة من الأنسب تقديرها من خلال مجموعة من المعادلات الآنية.
- أخطاء التجميع في البيانات لأن عملية الاعتماد على بيانات تجميعية يترتب عليها إهمال أثر التغير في هيكل أو نوعية المتغيرات التجميعية.
- الأخطاء المترتبة على وجود جزء غير منتظم في السلوك الإنساني ولذلك كانت ضرورة إدخال المتغير العشوائي u_i.

2 – تقدير معاملات النموذج عن طريقة المربعات الصغرى:

هناك العديد من طرق الاقتصاد القياسي التي يمكن استخدامها للحصول على تقديرات لمعاملات العلاقات الاقتصادية a,b في ظل العينة المتاحة والتي تتضمن بيانات عن المتغير التابع y_i والمتغير المستقل x_i.

وفي ظل الافتراضات الخاصة بالمتغير العشوائي، فإن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **Ordinary least square** ويرمز لها بالرمز (ols) ومن أهم طرق التقدير وأكثرها شيوعا.[4]

---

[1] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2013، ص 63.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، 97.

[3] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص ص72–73.

[4] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** دراسة نظرية مدعة بأمثلة وتمارين، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 38.

إن أسباب وراء التركيز على هذه الطريقة هي:[1]

أولا: إن المعلمات التي تقدر بها هذه الطريقة تكون قيم تقديراتها أكثر دقة.

ثانيا: طريقة الحساب في هذه الطريقة (ols) على نحو عام وبسيطة عند مقارنتها مع بقية الطرق الاقتصادية القياسية، كما أنها لا تتطلب كثيرا من البيانات.

ثالثا: إن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) استعملت في مد ى واسع في العلاقات الاقتصادية وأعطت نتائج مرضية، وعلى الرغم من التحسين في أجهزة الحاسبات الالكترونية والمعلومات الإحصائية التي تسهل استخدام طرق قياسية أكثر تعقيدا، نجد أن (ols) لازالت واحدة من الطرق الأكثر شيوعا في الاستعمال في تقدير العلاقات في النماذج الاقتصادية القياسية.

رابعا: إن هذه الطريقة (ols) هي واحدة من العناصر الأساسية في معظم أساليب الاقتصاد القياسي.

4) إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تدنية أو تقليل إلى أقصى ما يمكن مربعات الأخطاء (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) في مجموعها $\sum^{n}_{i=1} u^2_i$ حيث: $U_i=Y_i-\hat{Y}$

الشكل رقم (2-1): الهدف من طريقة المربعات الصغرى

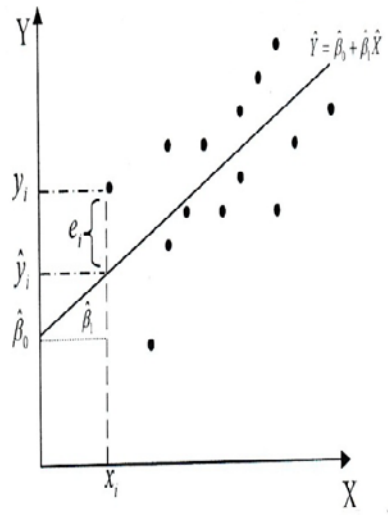

المصدر : تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي دراسة مدعمة بأمثلة وتمارين**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999، ص 34.

وهذا ما يمكن كتابته رياضيا ب $\text{Min}\sum^{n}_{i=1} u_i^2 = \text{Min}\sum^{n}_{i}(y_i-ß_0-ß_1x_i)^2$

[1] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص85.

الفرع الثالث: تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple linearregression Model

يتضح مما سبق أن نموذج الانحدار البسيط يقوم على أساس درجة كبيرة من التجريد، ذلك أن النموذج يحتوي على درجة كبيرة من خطأ الحذف، لأنه يقتصر على تفسير التغيرات في المتغير التابع Y_i بمتغير مستقل واحد هو x، ويدرج باقي المتغيرات في عنصر الخطأ العشوائي u_i، ولكن في أغلب الأحيان تكون هناك حاجة ملحة لدراسة العلاقة الاقتصادية بشكل أكثر شمولا، بحيث نحتاج لتفسير التغيرات في المتغير التابع بأكثر من متغير مستقل(متغيرين مستقلين فأكثر)، ويسمى هذا بنموذج الانحدار الخطي المتعدد.[1]

ويوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدال بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية (أكثر من واحد) وتقدم لنا النظرية الاقتصادية عديد من الأمثلة (وتشير العلاقة الدالة إلى علاقة سببية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، حيث نعني أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغير ما في المتغير التابع.[2]

1 -صياغة وتوصيف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

بداية تشير خطية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى حقيقة مفادها أن أثر المتغيريين المستقليين x_1 و x_2 على المتغير التابع Y كما يلي:[3]

$$Y_i = f(x_{1i}, x_{2i})$$

وحيث أن العلاقة غالبا لا تكون تامة، إذ أن المتغير التابع Y_i لايتأثر بهذين المتغيرين فحسب، بل توجد متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع بخلاف x_{1i} وx_{2i} بعضهما كمي وبعضها غير قابل للقياس.

ولذلك تتحول العلاقة من الصيغة المنضبطة المؤكدة والمحددة إلى الصيغة العشوائية بإدخال عنصر الخطأ العشوائي والذي يعبر عن المتغيرات المحذوفة من العلاقة، وبهذا يكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد على النحو الآتي:

$$y_i = ß_0 + ß_1 x_{1i} + ß_2 x_{2i} + u_i$$

حيث:

y_i : المتغير التابع

---

[1] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص155.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2004 ،ص 253.

[3] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص ص 156-160.

x_{1i}, x_{2i}: المتغيرين المستقلين

u_i: المتغير العشوائي وهو يتضمن المتغيرات الأخرى وخطأ التقدير

$ß_0$: ثابت المعادلة وهو قيمة المتغير التابع في المتوسط عندما نعزل أثر المتغيرات المستقلة بما فيها الخطأ العشوائي، أي نفترض $x_{1i} = x_{2i}$ = صفر، وهذا يعني أن هذا الثابت يقيس أثر العوامل الأخرى المؤثرة في y_1 المستبعدة من علاقة الانحدار.

$ß_1$ ، $ß_2$: المعاملات الجزئية للانحدار وهي تقيس مقدار التغير في قيمة المتغير التابع Y_i كنتيجة للتغير في المتغيرين المستقلين x_{1i} ، x_{2i} بوحدة واحدة على التوالي.

2-تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يمكن الحصول على تقديرات معالم المربعات الصغرى العادية (ols) بإيجاد النهاية الصغرى لمجموع مربعات الأخطاء (البواقي)، وبالتالي يكون مجموع مربعات الانحدار والمفسرة بواسطة المتغيرين المستقلين x_{1i}،x_{2i} أكبر ما يمكن.

وفي ظل توافر شروط أو فروض طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) تكون التقديرات المتحصل عليها بهذه الطريقة أفضل تقديرات خطية وغير متحيزة ولها أقل تباين (أي خاصية Blue)، والشروط هي:

-العلاقة بين المتغير التابع Y_i والمتغيرين المستقلين x_{1i}،x_{2i} خطية على الصورة :

$$y_i = ß_0 + ß_1 x_{1i} + ß_2 x_{2i} + u_i$$

- أن القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي u_i تساوي صفر، أي أن: $E(u_i)=0$
- إن تباين المتغير العشوائي u_i ثابت لجميع المشاهدات ويساوي σ^2_{ui}

أي: $var(u_i) = \sigma^2_{ui}$

وهذا يعني وجود صفة التجانس لتباينات الأخطاء (homoscedasticity).

- لا يوجد ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء (Autocorrelation) أي يوجد استقلال للأخطاء، فالأخطاء في أي مشاهدة مستقل عن الخطأ في باقي المشاهدات أي أن covariance التغاير بين الأخطاء يساوي صفر.

$$cov(u_i , u_j) = zéro$$

حيث أن: u_j الخطأ في مشاهدة أخرى.

- المتغير العشوائي u_j s يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي صفر، وتباين ثابت يساوي σ^2_{ui} أي أن : $u_i \sim N(0, \sigma^2_{ui})$
- أن قيم المتغير العشوائي u_i مستقلة عن قيم المتغيرات المستقلة x_{1i}، x_{2i} أي أن التغاير بين الخطأ والمتغيرات المستقلة تساوي صفر: $cov(u_{1i}, u_{2i}) = 0$
- أن المتغيرات المستقلة عبارة عن متغيرات غير عشوائية أي أنها كميات ثابتة في العينات المتكررة وأنه قد تم قياسها بدون أخطاء.
- لا يوجد اعتماد خطي اعتماد تام بين المتغيرات المستقلة، أي عدم وجود مشكلة الاعتماد(التعدد الخطي) Multicollinearity، ومن ثم فإن معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين لا يساوي الواحد.
- لا توجد أخطاء التجميع، كما تم توصيف النموذج بدون أخطاء.

في ضوء توفر الشروط العشر السابقة، وباستخدام بيانات العينة للمتغير التابع y_i والمتغيرات المستقلة x_{1i} x_{2i} يمكننا الحصول على تقديرات المعالم من هذه البيانات، حيث:

$$y_i = ß_0 + ß_1 x_{1i} + ß_2 x_{2i} + u_i \quad \ldots\ldots(1)$$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة من بيانات العينة:

$$\hat{y}_i = \hat{ß}_0 + \hat{ß}_1 x_{1i} + \hat{ß}_2 x_{2i} + \hat{u}_i \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن :

$\hat{ß}_0$، $\hat{ß}_1$، $\hat{ß}_2$ هي التقديرات المحسوبة من العينة لمعلمات المجتمع المجهولة ($ß_0$، $ß_1$، $ß_2$) ، أما $\hat{u}$ فهي تقدير للخطأ u_i .

3-اختبار جودة التوفيق و الارتباط :

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي، ننتقل من معامل التحديد العادي إلى معامل التحديد المتعدد، وفي حين أن الأول يقيس العلاقة بين متغير مستقل وآخر تابع، فإن الثاني وبالإضافة إلى نفس الدور فإنه يمكن أن يدرس العلاقة الموجودة ما بين المتغير التابع y وعدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، ويسمى بمعامل التحديد المتعدد، كما أنه يمكن أن نبين العلاقة بين متغير مستقل وعدة متغيرات مستقلة أخرى بواسطة معامل يسمى بمعامل الارتباط المتعدد، ويستعمل عادة في اختبارات اكتشاف لتعدد الخطي، حيث يعتمد عليه الباحثان fanar- Glanber في شكل معاملات تحديد جزئية على شكل $R^2_{xj,x_1,x_2,\ldots\ldots x_k}$

حيث أنه يرتبط ما بين المتغير المستقل x_j وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى من غير x_j.

أما معامل التحديد المتعدد R^2 فهو يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع y بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة، ويستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدار المحتوي على k متغير مستقل.[1]

ويمكن التعبير عن ذلك على النحو الآتي: [2]

$$R^2_{y1,x1,x2} = \frac{\sum(\hat{y}-\bar{y})2}{\sum(y-\bar{y})2} = 1-\frac{\sum u^2}{\sum y^2} = \frac{\sum y^2-\sum u^2}{\sum y^2}$$

بما أن: $\hat{y}_i=\hat{ß}_0+\hat{ß}_1x_{1i}+\hat{ß}_2x_{2i}+\hat{u}_i$ و $\hat{u}_i= y_i- \hat{y}_i$

وبإتباع الخطوات نتحصل في الأخير على:

$$R^2_{y1,x1,x2} = \frac{\hat{ß}_1\sum yixi_1+\hat{ß}_2\sum yixi_2}{\sum y2}$$

نذكر أن قانون معامل التحديد المتعدد أيضا هو:

$$R^2_{y1,x1,x2} = 1-\frac{\sum u^2}{\sum(yi-\bar{y})2} = 1-\frac{ESS}{RSS}$$

ولا بد من الإشارة إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 تنحصر بين الصفر والواحد .

ومعنى أن R^2 تساوي صفر أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة أن جودة توفيق معادلة الانحدار عند حدها الأدنى، أي أن المتغيرين المستقلين x_{1i} وx_{2i} قد فشلا في تفسير التغيرات في المتغير التابع y_i والعكس صحيح في حالة إذا كان معامل التحديد R^2 يساوي الواحد الصحيح.

إن الصعوبات في استعمال $\mathbf{R^2}$ كمقياس لجودة التوفيق راجعة لأن هذا المعامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في y(المشروحة وغير مشروحة)، وبالتالي فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي ولهذا الغرض يستعمل معامل آخر يسمى معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$

$\overline{R}^2$ له مجموعة من الخصائص تجعله وسيلة قياس جودة التوفيق أفضل من $\mathbf{R^2}$، فهو على الأقل يجيب تساؤلات بعض الباحثين حول أهمية زيادة عدد المتغيرات للنموذج، بدون التفكير في سبب ظهور هذه المتغيرات على كل حال، رغم ذلك لا يجب التفكير في أن $\overline{R}^2$ يحل كل المشاكل المتعلقة بالمقياس $\mathbf{R^2}$ لجودة التوفيق،

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 112.

[2] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص ص169-171.

حيث أن القرار حول إمكانية ظهور بعض المتغيرات في النموذج أم لا، تبقى معتمدة على اعتبارات نظرية أخرى في القياس الاقتصادي[1].

3 - اختبار معنوية معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

لاختبار معنوية معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لابد من معرفة تقدير لتباين الأخطاء σ^2_{ui} وكذلك الأخطاء المعيارية للتقديرات (أي $\sigma_{ß0}$ و $\sigma_{ß1}$ و $\sigma_{ß2}$)، ونذكر من هذه الاختبارات ما يلي: [2]

4-1اختبار معنوية معلمات الانحدار الخطي المتعدد:

اختبار معنوية معامل انحدار y على x_1 أي $ß_1$

(لا توجد علاقة بين y و x_1) $H_0 = ß_1 = 0$

(توجد علاقة بين y و x_1) $H_1 = ß_1 \neq 0$

فإذا كانت t_{cal} المحسوبة أكبر من t_{tab} (الجد ولية) فإننا نرفض H_0 ونتقبل H_1 وبالتالي يكون الانحدار معنويا، أما إذا كانت t_{cal} أقل من t_{tab} فإننا نقبل H_0 ونفس الشيء مع $ß_0$ و $ß_2$.

4-2 اختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار المتعدد (باستخدامF):

(الانحدار غير معنوي) $H_0 = ß_1 = ß_2 = 0$

(الانحدار المعنوي) $H_1 = ß_1 \neq ß_2 \neq 0$

$$F_{cal}\ (\text{المحسوبة}) = \frac{Rss\ /k-1}{Ess\ /N-k}$$

حيث : $(k-1)$ درجات حرية الانحدار و $(N-k)$ درجة حرية الخطأ العشوائي

ثم نقارن قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية ونتخذ القرار بقبول أو رفض فرضية العدم أو الفرض البديل على النحو الآتي:

-نقبل H_0 ونرفض H_1 والانحدار غير معنوي $\rightleftarrows$ F_{cal} (المحسوبة) $<F_{tab}$ (الجدولية)

- نقبل H_1 ونرفض H_0 والانحدار معنوي $\rightleftarrows$ F_{tab} (المحسوبة) $>F_{tab}$ (الجدولية)

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 114.

[2] حسام علي داود وخالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص ص175-181.

المطلب الثاني : استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من المشاهدات التي تأخذها ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبا ماتكون متساوية ومتتالية.[1]

وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية ،خاصة تلك التي تعتمد بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية.

وتفترض هذه الدراسات أن تكون هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة ، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا مايكون زائفا أي لامعنى له. [2]

الفرع الأول : الخصائص الإحصائية لاستقرار السلسلة

تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا ماتوفرت فيها الخصائص التالية :[3]

ثباث قيم المتوسط عبر الزمن $E(Y_t) = u$

ثباث التباين عبر الزمن $var\ (Y_t) = E(Y_t - u)^2 = \sigma^2$

أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك .

$$Cov(Y_t ، Y_{t+k}) = E[(Y_t - u)(Y_{t+k} - u)]$$
$$= cov(Y_{t+k} ، Y_{t+K+S})$$

الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني وهنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية من بينها نجد اختبارات جذر الوحدة و تتمثل في :[4]

1- اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر البسيط Dikey- Fuller

تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث في استقرارية سلسلة زمنية ما من عدمه ، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء تحديدية أو عشوائية ،ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي فولر باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في :

---

[1] أموري هادي كاظم الخساوي ، **طرق القياس الاقتصادي** ، دار النشر وائل ، الأردن،2002، ص 396 .

[2] أمال معط الله ، **اثأر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقا يد ، تلمسان ، الجزائر، 2015 ، ص 318 .

[3] عبد القادر عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 648 .

[4] هتهات ، مرجع سابق ، ص 143.

-نموذج السير العشوائي بدون ثابت $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + u_t$

-نموذج السير العشوائي بثابت $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + \beta_0 + u_t$

-نموذج السير العشوائي بثابت واتجاه عام $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_t + u_t$

وإذا وضعنا $\lambda = (\emptyset_1 - 1)$ تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + u_t \quad \ldots\ldots(1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \beta_0 + u_t \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \beta_0 + \beta_t + u_t \quad \ldots\ldots(3)$$

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط و يتمثل في :

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \emptyset_1 = 1$ $(H_0 : \lambda = 1)$

وفي جميع الصيغ السابقة يتم إجراء الاختبار بتقدير هذه الصيغ بطريقة المربعات الصغرى وحساب t ومقارنتها بالقيم المستخرجة من جداول معدة خصيصا لذلك من قبل ديكي فول أو معطاة ضمن نتائج التي نتحصل عليها عند استخدام بعض البرامج المتخصصة Eviews .

t المحسوبة > t الجدولية نرفض فرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل ، و بالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة .

أما إذا كانت t المحسوبة < t الجدولية نقبل فرض العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أي غير مستقرة.

غير أن اختبار ديكي فولر لا يصبح ملائما إذا وجدت هناك مشكلة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي أو مايسمى بالارتباط التسلسلي ، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة ، وعندئذ نلجأ إلى استخدام اختبار أخر يسمى اختبار ديكي فولر الموسع ADF.[1]

[1] عبد القادر عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص658.

2-اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر الموسع Dikey-Fuller Augmented

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط ، u_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء ، لذلك فان اختبار ديكي فولر المطور أو الموسع عمل على إدراج هذه الفرضية حيث إن اختبارات ADF تقوم على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية λ للمتغير التابع Y_t.

وترتكز على الفرضية($H_1: |\emptyset_1| <1$) وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \beta_0 + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \beta_0 + \beta_t + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

-نستطيع أن نحدد القيمة λ حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz .

-إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF بحيث يتم استخدام الفروق الأولى ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي .

المبحث الثاني: التضخم في الاقتصاد الجزائري

في هذا المبحث سيتم دراسة التضخم في الاقتصاد الجزائري ،حيث سيتم تتبع واقع واتجاهات معدل التضخم والوقوف على أهم الأحداث لإبراز أهم أسباب التضخم في الجزائر والآثار الناتجة عن هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري سواء أثار اقتصادية أو اجتماعية وغيرها.

المطلب الأول: واقع واتجاهات التضخم في الجزائر

بتطرق إلى واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980- 2015 سيتم في البداية دراسة نظام الأسعار خلال هذه الفترة وبعدها سنستعرض اتجاهات التضخم في الجزائر ودائما في فترة محل الدراسة.

الفرع الأول: واقع ظاهرة التضخم في الجزائر

مر نظام تحديد الأسعار في الجزائر بمراحل مختلفة وذلك حسب الأهداف المسطرة من طرف المسؤولين والحالة الاقتصادية للبلاد عبر فترات متتالية والتي تدرج عادة ضمن المخططات التنموية.

1 -الفترة 1980-1983:

في الاقتصاد الموجه مركزيا تقوم الدولة بوصفها قوة عمومية بضبط الأسعار السلعية (أسعار المنتجات الزراعية والمنتجات المستوردة.....) وتثبيتها عند مستويات معينة وفرض الرقابة الإدارية لخلق نوع من الاستقرار في مستويات الإنتاج والحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد، وقد عرف نظام الأسعار خلال هذه الفترة أربع أنماط: [1]

1-1 الأسعار الثابتة: يخص أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الضرورية كثيرة الاستعمال(القهوة، الزيت، السكر.....)، فتثبيت الأسعار سمح باستقرارها خلال فترة طويلة وتوحيدها على المستوى الوطني.

1-2 تتحدد أسعار بعض السلع: بصفة مستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة وهو نظام خاص بالمنتجات الزراعية والصناعية كما يستعمل كأداة لتشجيع إنتاج معين أو توقيفه وعرف بنظام الأسعار الخاصة.

1-3 نظام الأسعار المثبتة أو المستقرة : يهدف إلى تفادي تقلبات التكاليف(الأسعار العالمية خاصة منها أسعار مواد البناء لإتمام المشاريع الاستثمارية.

1-4 نظام أسعار المراقبة : شمل هذا النظام أسعار المنتجات التي لم تتطرق إليها الأنظمة السابقة من خلال تحديد هوامش الربح.

[1] حمادي خديجة، **علاقة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008-2009، ص 55.

2 -الفترة 1983-1989:

عرفت هذه المرحلة تطبيق نظام الأسعار التعويضية من خلال صدور الأمر 82-01 الذي أنشأ هذا النوع من الأسعار في إطار سياسة سعرية تجعل الاقتطاعات في السلع تنفق خصوصا في تعويض سعر السلع الحساسة، ونفس الشيء بالنسبة للسلع ذات الأسعار الإضافية، إذ تتغير الأسعار الخاضعة لهذا النظام من سنة لأخرى وعليه نميز نوعين من الأسعار:[1]

2-1أسعار المثبتة: مركزيا تخص أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.

2-2أسعار المراقبة: يضمن هذا النظام كل المواد الباقية التي لم تدخل في النظام الأول.

3 -الفترة 1989-1998:

في إطار الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري ومن اجل اعتماد نمط اقتصاد السوق وضعت السلطات العمومية نظاما جديد للأسعار والمبني أساسا على تحرير أسعار المنتجات والخدمات مع وقف الدولة لسياسة دعم الأسعار تدريجيا، حيث صدر القانون 89-12 المؤرخ في جويلية 1989 والمتعلق بالأسعار ليتماشى والإصلاحات التي باشرتها الجزائر في تكييف اقتصادها وفق مبادئ وقواعد اقتصاد السوق.

تضمن هذا القانون تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات التي كانت الدولة تدعمها، ولكن هذا لا يعني أن عدم تدخلها المباشر في تحديد الأسعار أنها لا تهتم بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن هذا القانون نوعين من الأسعار:[2]

3-1 الأسعار المنظمة (النوع الأول):

هذا النوع ينقسم بدوره إلى نوعين من الأسعار:

- الأسعار المضمونة:

تتعلق هذه الأسعار بالسلع والخدمات التي تحتاج إلى عناية، ويتم تحرير الأسعار مسبقا في مرحلة الإنتاج، حيث يتم تثبيت الأسعار من قبل السلطات العمومية بصفة مطلقة ومشجعة لتشجيع الإنتاج وإحلال الواردات، وتشمل السلع والخدمات التي تحتاج إلى عناية كبيرة.

-وضع سقف لأسعار الهوامش:[3]

يشمل هذا النوع كل أسعار المواد والمنتجات المعنية بالدعم المباشر وغير المباشر للقدرة الشرائية للمستهلك مثل :

[1] علواش وردة، مرجع سابق، ص 82.

[2] Hamid bali, **Inflation et Mal-Développement en Algérie ,** office des publications universitaires, Alger, 1993, p 104.

[3] علوش وردة ، مرجع سابق، ص 83.

الحليب، الخبز، الزيت.....ولتحديد السعر الأقصى أو الأعلى للبيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد أو بواسطة قرار بالنسبة للمنتجات الأخرى.

3-2 الأسعار الحرة (النوع الثاني):

يخص هذا النوع مجموع أسعار السلع والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة، يكون هذا النوع الى تصريح لأسعار البيع عند الإنتاج، ويخضع أي تعديل على هذه الأسعار إلى تصريح آخر، يتم التحقق من مطابقة التصريحات عند القيام بالمراقبة عن بعد.

4 -الفترة 1998-2015:

منذ الاستقلال والى غاية سنة 1995 كانت الأسعار وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية موجهة للاستهلاك المباشر محددة تبعا لإصدار الأمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والذي يكرس مبدأ حرية الأسعار، بالإضافة للظروف الصعبة في السنوات الأخيرة نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي مثل عائقا حقيقيا صعبا خصوصا في الظروف الدولية المحيطة.

حيث عرف الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ارتفاعا متواصلا، مما يدل على أن المستهلك يدفع أسعار أكثر كل سنة للحصول على مقتنياته اليومية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: اتجاهات التضخم في الجزائر

سيتم عرض فيما يلي اتجاهات وتطور معدل التضخم من سنة 1980 إلى غاية 2015، ويمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى 3 مراحل أساسية وهي:

1 - المرحلة الأولى: 1980-1989

عرفت الجزائر هذه المرحلة بداية تطبيق السياسة الانتقائية، حيث عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة إلى بداية الثمانيات، وبالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1983، إلا أنه لم يلبث إن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5 و 12.3 خلال سنتي 1985،1986 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، وتأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية، ثم تراجعت معدلات التضخم نسبيا بعد ذلك حيث بلغت 7.5% و 5.9%خلال سنتي 1987-1988 مما يدل على أن نوع التضخم السائد هو تضخم مكبوت نتيجة نظام الأسعار المنتهج خلال هذه الفترة، ويعبر الجدول والشكل الموالي على التغيرات التي حدثت في معدل التضخم خلال الفترة 1980-1989.

الجدول رقم(2-2): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على htt://www.ons.dz

الشكل رقم(2-2): يوضح تطور معدل التضخم خلال فترة 1980-1989

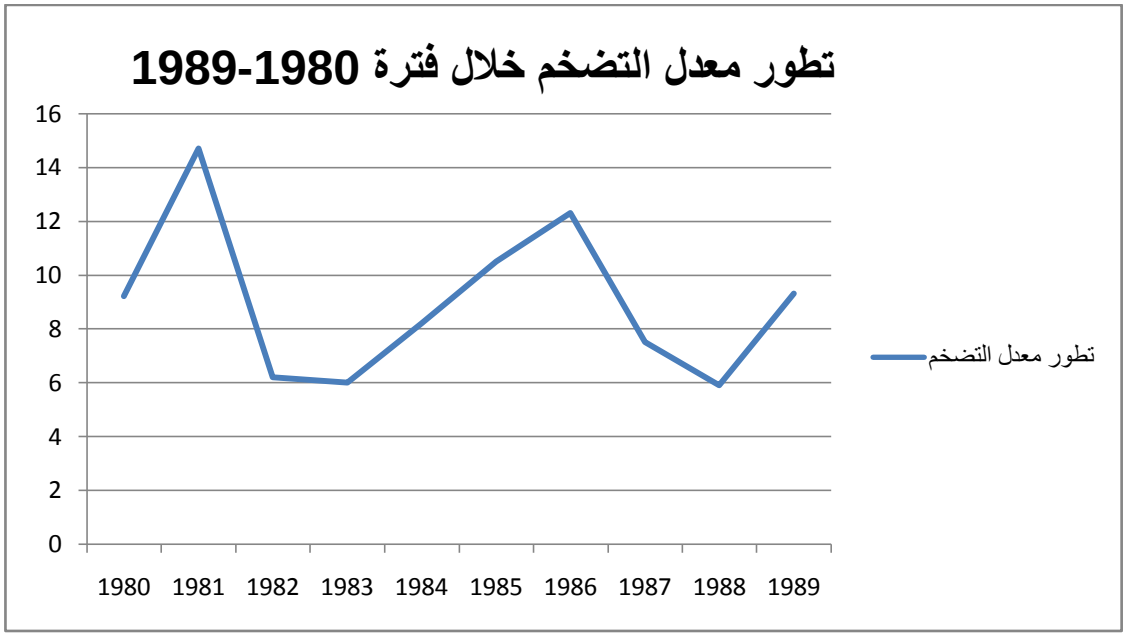

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(2-2)

و ابتداء من سنة 1988 اختارت السلطات الجزائرية إتباع مسار الإصلاحات الاقتصادية، غير أن هذه الأخيرة انطلقت في ظروف بضغوطات مالية خارجية وتدهور ميزان المدفوعات، مما استوجب التوجه إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق نظرا لعدم مرونة سياسة الأسعار المطبقة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أعلنت السلطات الجزائرية في جويلية 1989 عن إتباع نظام جديد للأسعار يرتكز على تحرير شبه الكامل للأسعار بغية التخلص من القيود التي جسدها نظام الأسعار.

2 -المرحلة الثانية: 1990-2000

وهي مرحلة تميزت بالتوجه نحو إرساء قواعد السوق وتحرير الأسعار حيث سجلت معدلات التضخم أرقاما قياسية، وبلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه المرحلة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (2-3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2000

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات التضخم	16.6	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على htt://www.ons.dz

الشكل رقم (2-3): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000

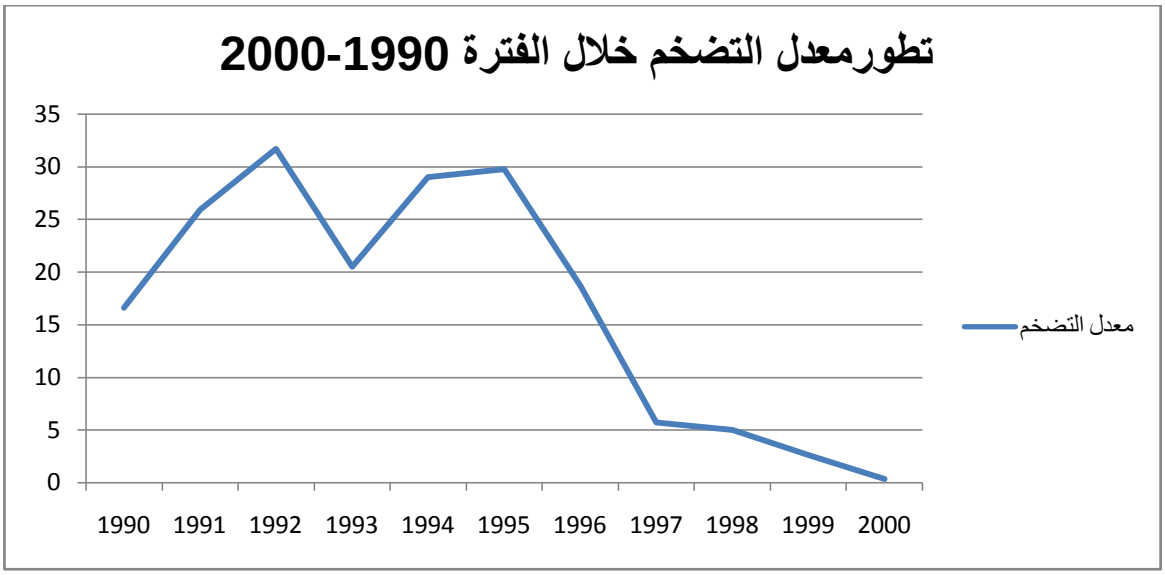

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3)

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر عرفت معدلات تضخم مرتفعة جدا خلال الفترة 1990-1995 مقارنة ما كانت عليه سنة 1989 حيث وصلت إلى 31.7 سنة 1992 وذلك تزامنا مع تسارع عملية تحرير الأسعار منذ 1989 ورفع الدعم الحكومي أيضا.

ثم نلاحظ منذ 1997 أن معدلات التضخم تميزت بالاستقرار وهذا بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار، حيث تراجعت معدلات التضخم بشكل محسوس مع بداية 1997 واستمرت في التراجع حتى اقتربت من 0 عام 2000.

المرحلة الثالثة: 2001-2015

بعد التراجع الكبير في معدلات التضخم منذ 1997، سرعان ما عاد للارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2%، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه المرحلة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم(2-4): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2001-2015

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9
السنة	2015	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4.8	5.7	3.9	4.5	8.89	3.26	2.92	4.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على htt://www.ons.dz

الشكل رقم(2-4): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

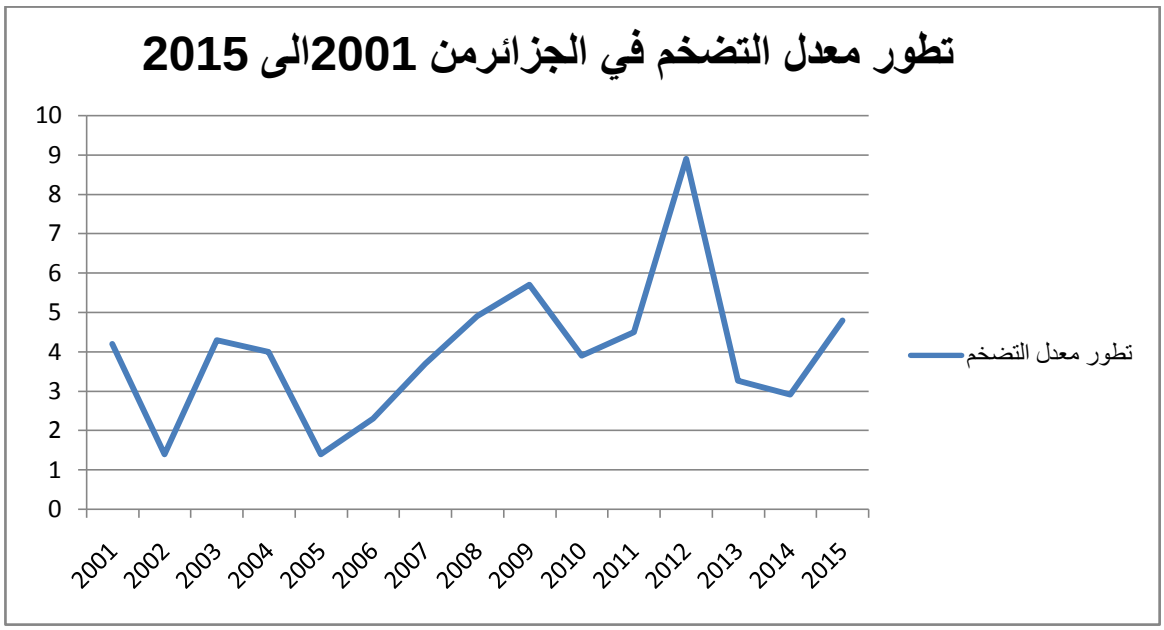

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-4) أن معدل التضخم سرعان ماعاد للارتفاع وذلك يفسر أساسا بالسياسة المالية التوسعية للارتفاع التي تم انتهاجها من طرف الحكومة والتي خصص لها مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 62 مليار دولار أمريكي حتى عام 2009 مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، والذي سجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2002 حيث بلغ 1.4% ثم عاد للارتفاع إلى 4.3% نسبة 2003 و4%

سنة 2004 نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال العرض الكلي والطلب الكلي، ثم عرف بين 2005-2007 انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات 2001-2004 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ثم ارتفع إلى اكبر معدل له منذ 2000 بمعدل 4.9% سنة 2008 و5.7%سنة 2009 رغم الصرامة في تطبيق هذه السياسة.

أما باقي السنوات(2010-2014) فترجع الزيادة بالأساس إلى زيادة الإنفاق العام بعد أن أقرت الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2009-2014)، وارتفاع كتلة الأجور في الكثير من القطاعات، وخاصة بعد قيام الجزائر بإصدار النقدي أي التمويل الغير التقليدي لمواجهة النفقات وإتباعها سياسة التقشف التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية كل هذا سيؤ دي إلى استمرار معدلات التضخم نحو الارتفاع حيث سجل معدل التضخم سنة 2015 نسبة 4.5% في حين كان سنة 2014 بنسبة 2.94%.

المطلب الثاني: أهم أسباب التضخم في الجزائر

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين هو أمر معقد ، لما يستلزمه من التعمق والتحليل الدقيق للميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى حجم التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنهما هم أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية، ويمكن تحليل ومناقشة أهم أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة، بنيت على التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي، ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر، يمكن حصرها في الأسباب التالية:

1 - ارتفاع التكاليف(الزيادة في التكاليف الانتاجية):

من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الانتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الانتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.[1]

[1] معمري ليلي،**دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم-دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مالية ونقود، جامعة الدكتور يحي فارس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية، الجزائر ، 2013-2014، ص 126.

ويعتبر ارتفاع الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث تتراوح بين 34% إلى 90% من تكاليف الإنتاج بحيث أن الزيادة تؤدي إلى زيادة في التكاليف وهذه الأخيرة سوف تأثر بدورها على الأسعار(لأن هذه التكاليف تحمل على الأسعار، وبالتالي ترتفع الأسعار في السوق).[1]

2 – توسيع الإنفاق الكلي في الجزائر:

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة(الإنفاق الكلي المحلي)، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، ويتمثل في: [2]

2-1 التوسع في الاستهلاك العام و الخاص:

رغم تقلص حجم النشاطات التي تدخل فيها الحكومة في السنوات الأخيرة إلا أن الرقم القياسي للاستهلاك الحكومي يتزايد من سنة لأخرى، وهذا ما يعكس لنا دور الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي من خلال مساهمتها في توسيع الاستهلاك العام، وعلى الخصوص بعد إبرام اتفاقية التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي من ماي 1995، إلا أن حجم الأزمة الأمنية والظروف التي تطلبتها من إنشاء اقامات خاصة وشروط الاحتراز الأمني كان لها دور رئيسي في تزايد حجم الاستهلاك العام، بالإضافة إلى النشاطات التقليدية الأخرى للحكومة، هذا ويجب أن لا ننسى عملية التخفيض الكبيرة في قيمة العملة و دورها في تضخيم هذه الأرقام.

2-2 توجيه الاستثمار الإجمالي لمشاريع غير إنتاجية:

خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة تركزت أغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية، حيث كانت أغلب الأموال موجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هذا على حساب المشاريع ذات الطبيعة القاعدية أو الانتاجية على العموم، التي كانت الأموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد الوطني.

3 -العجز في الميزانية:

ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محددة، ولذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق

[1] علواش وردة، مرجع سابق، ص 88.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 238-239.

الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية، حيث أن هذا العجز المسجل تلجا السلطات في الكثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وحتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية والتي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات.[1]

4 -التوسع النقدي غير المراقب:

في الكثير من الحالات تكون النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، وهذا ما جاء على لسان Berger Pierre عندما قال:" النقود للاقتصاد مثل الأكسجين للحياة تقوم بحق البيئة الاقتصادية إذا وجدت بإفراط".

وقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر أموالا باهضة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي–حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة– هذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية للتضخم.[2]

5 -سيطرة المجال غير الرسمي:

المجال غير الرسمي في الجزائر سيطر على أكثر من 65% من أقسام المنتوجات الضرورية، حيث أكثر من 70% من الأسر تنفق تقريبا كامل دخلها في السوق(الخضر، والفواكه، الأسماك.....)، وأكثر من 40% من الكتلة النقدية المتداولة من الدولار تعرقل السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية، وهذا المجال يؤدي إلى انتشار البيروقراطية، الخلل الوظيفي لأجهزة الدولة الذي يؤدي إلى ازدواجية الاقتصاد، ولا يمكن نزع العلاقة بين المجال الذي يحكمه قانون الدولة والمجال غير رسمي، ووجود هذا الأخير في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار، والتهرب الضريبي مما يولد الضغوط التضخمية.[3]

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على غرار الدول النامية على السوق الخارجية، عبر الواردات من السلع والخدمات، التي تتضمن أوتوماتيكيا التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع والخدمات، من شأنه أن يزيد من

---

[1] عبد الله قوري يحيا، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR** ، 1970–2012، مجلة الباحث، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 14،الجزائر، 2014 ،ص86.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 240.

[3] معمري ليلى، مرجع سابق، ص 127.

حدة الظاهرة(التضخم) محليا، وما يساعد على ذلك أيضا اختلال ميزان المدفوعات، والتذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي .

1 -التضخم المستورد إلى الجزائر:

يعتبر هذا العامل مصدر خارجي وهو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة تمثل الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلة الجزائرية للتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية.[1]

فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة حيث تمثل تقريبا 75% من الواردات في المواد الأولية، في حين تمثل 98% من الصادرات في المحروقات، كما أن 80% من المؤسسات الخاصة والعامة تعمل بالاعتماد على مدخلات مستوردة.[2]

2 -سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية:

ويؤثر سعر الصرف تأثيرا مباشرا على معدلات التضخم باعتباره أداة تربط بين الاقتصاد الوطني من خلال سوق السلع(وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية).[3]

إن عملية تخفيض سعر الصرف كثير ما يثير الجدال، خصوصا البلدان النامية، حيث نجد في عقد التسعينات أن هذه العملية ترتبط بانخفاض النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة.

كما أنه أي تغير في سعر صرف العملة المحلية يكون له تأثير على مستوى الأسعار داخليا، بغض النظر عن أنها منتجات مستوردة أم محلية فلما تقرر السلطات النقدية تخفيض سعر صرف العملة المحلية تتخذ قرار يؤدي بوضوح أو ضمنيا إلى تغير أسعار كل السلع والخدمات المتداولة بما فيها تكلفة الاقتراض عبر سعر الفائدة، ومنه تغيير العلاقة الموجودة ما بين الأسعار الوطنية داخليا وبين أسعار البلد الذي يصدر تلك العملة.

وقبل نهاية سنة 1988 كانت عملية تحديد سعر صرف الدينار الجزائري تقوم على أساس سلة من 14 عملة أجنبية وكانت سياسة سعر الصرف التي أفرطت في تقييم الدينار أدخلته في عدة تشوهات .

وفي ظل قوانين الإصلاح قررت السلطات النقدية تخفيض سعر صرف الدينار وارتفع من 5.9 دينار مقابل كل دولار أمريكي في منتصف 1988 إلى 9 دينار في منتصف 1990.

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، 242.

[2] معمري ليلى، مرجع سابق، 127.

[3] مسعود ميهوب ويوسف برلكان، مرجع سابق، ص 09.

ونشير إلى أن هذه الإجراءات التخفيضية في العملة التي أخذت منذ عام 1988، كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، وكذا برزت مشكلة تقلص الإيرادات من العملة الصعبة الضرورية لتغطية النفقات(مقيمة بالدينار).

ومنه يعتبر التخفيض في قيمة العملة على العموم كتضحية بالتدهور في قيمة النقود الوطنية مقابل الارتفاع في الأسعار الداخلية التي تفوق مستوى الأسعار الموجود لدى شركاء الجزائر التجاريين في حالة سيادة نظام سعر الصرف الحر أو كما تنص عليه نظرية تكافؤ القوة الشرائية.

وهكذا نجد أن التحاليل الاقتصادية المتعلقة بتخفيض قيمة العملة نجدها لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز بصفة التصدير السلعي الأحادي والمعتمد على المحروقات التي تحدد كميتها وسعرها عوامل خارجية هي منظمة الأوبك والسوق الدولية للبترول على الترتيب.[1]

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

إن التضخم يترتب عنه أوضاعا وظواهر معينة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية مما ينعكس على الاقتصاد القومي ككل، فالنتيجة دائما هي خلق موازنات جديدة في الاقتصاد.

وهناك إجماع في الرأي على أن التضخم له آثار سيئة في أغلب الأحيان، وقد تعرضنا لمختلف آثار التضخم بصفة عامة في الفصل الأول، وحتى يمكننا التوافق على الآثار الضارة للتضخم فالجزائر فقد رأينا إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: آثار التضخم على النشاط الاقتصادي الجزائري

يؤدي التضخم إلى ظهور سلوكيات غير رشيدة عند المنتجين وكذلك المستهلكين من احتكار واستغلال سلبي للوضعية(أي ارتفاع الأسعار) مما ينجم عنه بعض التغيرات على الأنشطة الاقتصادية من حيث الاستهلاك، الادخار والاستثمار.

وفيما يلي تحليل لهذه الآثار:

1 -آثار التضخم على الاستهلاك، الادخار والاستثمار:

بالنسبة للاستهلاك فقد أدت الضغوطات التضخمية إلى ارتفاع الاستهلاك المطلق ولكن انخفاض الاستهلاك الحقيقي، فقد عرفت مؤشرات الاستهلاك الحقيقية تدهورا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها انخفاض حجم المعروضات، وخفض أو إلغاء دعم بعض المواد، فقد سجلت أسعار الحبوب ومشتقاتها والحليب ارتفاعا سنويا

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص 247-249.

بنسبة 54% و39% على التوالي، وقد شهدت أغلبية العائلات الجزائرية انخفاضا في المستوى المعيشي خاصة منذ 1986، نظرا لانخفاض قيمة العرض وزيادة الطلب.[1]

فيما يخص الادخار فإن النقص في السلع الاستهلاكية الذي صاحب الموجات التضخمية الذي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، أدى إلى اتجاه الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءا، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع وبغرض المحافظة على قدراتهم الشرائية إلى شراء المعادن النفيسة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها نحو الارتفاع، خاصة في المدن الساحلية، مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات.

والجدول التالي يبين لنا تطور مستوى الدخل المتاح والاستهلاك والادخار خلال فترة 1990-1999

الجدول رقم(2-5): تطور مستوى الدخل المتاح والاستهلاك والادخار في الجزائر

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الدخل المتاح	الاستهلاك	الادخار	التضخم
1990	328.1	320.4	7.7	16.6
1991	430.6	410.2	20.4	25.94
1992	603.3	547.0	56.3	31.71
1993	712.4	644.4	68	20.58
1994	850.3	843.3	7.1	29.18
1995	1093.8	1100.9	-7.1	29.8
1996	1297.3	1331.9	-34.6	18.7
1997	1490.7	1417.4	73.2	5.7
1998	1661.2	1546.0	115.2	5.0
1999	1810.5	1661.0	149.6	02.6

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء و التقدير ONS

موقع بنك الجزائر

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن الأسر الجزائرية تخصص نسب ة عالية من دخلها المتاح للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار إلا على نسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح، فمثلا سنة 1994 قدر الدخل

[1] صغيري فاطمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال 1970-2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007-2008، ص 83.

المتاح في الجزائر ب 850.3 مليار دينار، 99.17% منه خصص للاستهلاك بينما الادخار لم يحظى سوى على نسبة ضعيفة قدرت ب 0.83% فقط.

وكما نلاحظ أن سنتي 1994-1995 عرفت معدلات تضخم ب 29%، 29.8%على الترتيب، وهي نسبة مرتفعة جدا أثرت على مدخرات الأفراد وهذا كان نتيجة لتحرير الأسعار المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.

كما يتضح من خلال معطيات الجدول أن الادخار كان سالبا بمقدار 7.1 مليار دينار و 34.6 مليار دينار سنتي 1995 و 1996 على الترتيب، وهو ما يعني أن العائلات قامت باستنفاذ مدخراتها السابقة وأن استهلاكها فاق مستوى دخولها المتاحة.

ومنه يمكن القول أنه نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، تدهورت القوة الشرائية وانهارت قيم ثروات الفئات وشرائح المجتمع التي تملك مدخرات نقدية او مالية.

من جهة أخرى فإن التضخم أثر بشكل كبير على الاستثمار بحيث اختلت معظم المشاريع بسبب ارتفاع الأسعار، هو ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية ساهم في تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، وارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية وطرد شبه جماعي لعمالها.[1]

2 - أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يعتبر التضخم المحلي من أهم العوامل المسببة لأزمة ميزان المدفوعات وذلك راجع لزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية من الإنتاج المحلي، مما يؤدي بها إلى الاستيراد من الخارج،

بالإضافة إلى أن كميات السلع والخدمات التي كانت تصدر للخارج سوف تستهلك داخليا أي محليا، ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة لاقتصاد الذي يشكو من حالات التضخم.

لذا يعتبر التضخم المحلي السبب الرئيسي لأزمة ميزان المدفوعات الجزائري، كون له تأثير على كل من:

2-1 تأثير التضخم على تنافسية الصادرات الجزائرية:

لقد أثر التضخم تأثيرا مضادا على تنافسية الصادرات الجزائرية وذلك نتيجة لسياسة الصرف المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، حيث كانت قيمة الدينار الجزائري تحدد سعر صرف ثابت، ونتيجة لنشوء التضخم المحلي

[1] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 253.

في بداية التسعينات أصبح سعر الصرف سعرا غير حقيقيا مما أدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ومنه العجز في الميزان التجاري.[1]

إلا انه ونتيجة لتأثير التضخم على تنافسية الصادرات، تخفيض سعر الصرف سنة 1994 بقرابة 40% مما كان له أثر ايجابي على ميزان المدفوعات، وبذلك نجحت نسبيا سياسة التخفيض في رفع أسعار الواردات بالعملة المحلية وتخفيض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية.

2-2 تأثير التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطي الأولوية إلى استثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وان كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلة المخاطر مثل الخدمات السياحية.[2]

فنجد مثلا إن نصيب الإنفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 11.5% سنة 1994 إلى 22.5% سنة 1998، مسجل نسبة تغير سنوي لعام 1998 قدرها 234%، فيما عرف نصيب قطاعات الإنتاج السلعي، تقهقرا خاصة في قطاع الزراعة والصيد البحري، بنسبة انخفاض- 30% في 1998 وهو نفس الاتجاه الذي اتخذه الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي الذي شهد تغيرا سالبا: 6.1-%، 7.9-%، 0.9-% لسنوات 94،95،96، على الترتيب.

2-3 تأثير التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

أما عن أثر التضخم على تدفق موارد الاستثمار الأجنبي وذلك راجع لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فقد دفع التضخم المحلي السلطات لتشديد الرقابة على النقد الأجنبي وهو العامل الذي أخاف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.[3]

الفرع الثاني: آثار التضخم على المجتمع الجزائري

إن الارتفاع المستمر في فترة السبعينات افرز جملة من السلبيات على المستوى الاجتماعي للدولة تمثلت في تسريح آلاف العمال وارتفاع عدد البطالين وضعف القدرة الشرائية التي أدت إلى عودة أمر اض الفقر كالسل،....وغيرها، إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول.[1]

---

[1] رفيق ساعد، **تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر(1990-2005)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009 ،ص 152.

[2] سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 252.

[3] رفيق ساعد، مرجع سابق، ص 153.

حيث يعتبر تأثير التضخم على الفقر غير مباشر في الكثير من الأحيان حيث يؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي و البطالة والتفاوت في توزيع الدخل ومستوى الدخل الحقيقي هذه العوامل مجتمعة تعمل بشكل مباشر و كبير في التأثير على معدلات الفقر.[2]

في حين تضاعف مؤشر الاستهلاك الجزائري خلال الفترة (1988-1996) بأكثر من 5 مرات، فقد الأجور خلال الفترة (1990-1996) ما يزيد عن 30% من قوتها الشرائية وحدث انخفاض قوي في القوة الشرائية للأجور، غير أن هذا التدهور يتوزع بطرق مختلفة على الفئات الاجتماعية.

في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة من التضخم ويستطيعون إنماء دخولهم (التجار، رجال الأعمال، المقاولون.....).

كما أن التضخم يؤدي إلى بعض المستهلكين إلى بيع العقارات والأملاك إلى ذوي المداخيل المرتفعة مما يؤدي إلى انتقال الملكيات وبالتالي إعادة توزيع الثروة.

ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخول الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أن الضغوطات التضخمية ولدت نوع من التمايز الاجتماعي والطبقية بين أفراد المجتمع، وأدت إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري والتكسب غير المشروع وما إلى ذلك من معاملات فاسدة حيث أصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية، ومن ثم في مستوى معيشتهم، وهجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج، وأنه لا يخفى على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري، خاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذي يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل.

وقد قال لينين يوما: " إن أفضل طريقة لتحطيم النظام الرأسمالي هي فساد العملة، وأنه بعملية تضخم مستمرة تستطيع الحكومات أن تصادر سرا وبطريقة غير ملحوظة جزءا هاما من ثروات مواطنيها".

---

[1] صغيري فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص 86.

[2] بن جلول خالد، **تأثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري**،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 52 ، ص303 .

المبحث الثالث: النموذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر

سيتم في هذا المبحث دراسة لأهم المتغيرات المحددة للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، باستعمال نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (ols)، وهذا لتقدير النموذج وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها على ضوء واقع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تقدير النموذج

سيتم من خلال هذا المطلب محاولة تقدير نموذج العام للسيرورة التضخمية في الجزائر وذلك بالدمج بين مجموعة من ا لمتغيرات وذلك بناءا على الدراسات السابقة، والنظرية الاقتصادية الكلية، والمتمثلة في الناتج المحلي الخام، والكتلة النقدية، وكتلة الأجور إضافة إلى حجم الواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

التعريف بمتغيرات الدراسة :

مؤشر أسعار المستهلك IPC : يعرف على انه مقياس إحصائي يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار لسلة سوق ثابتة من السلع والخدمات ، حيث يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم .

الناتج المحلي الخام PIB : هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة .

المعروض النقدي M2 : عرض النقود بمفهومه الواسع يتكون من التحصيلات النقدية والإيداعات البنكية وأشباه النقود (ودائع لأجل).

كتلة الأجور W : تتضمن الكتلة الاجورية الأجور المباشرة وهو مايدفع للعمال والأجور غير المباشرة وهو مايدفع عن العمال للضمان الاجتماعي أو غيره

حجم الواردات Impr : هو كل مايتم تزويد السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أي قادمة من الخارج لتغطية حاجة السوق من نقص في سلعة ما .

سعر الصرف الفعلي الحقيقي TRC: يمثل كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية ويتم اعتماد هذا المؤشر عادة لان سعر الصرف الاسمي لا يعكس حقيقة الواقع الاقتصادي ومعظم الاقتصاديون يركزون على القدرة الشرائية للعملة ولهذا يستخدمونه.

ومن أجل تقدير النموذج نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2015، وذلك باستخدام منهجية المربعات الصغرى:

$$Ipc_t = ß_0 + ß_1\, pib_t + ß_2\, M_t + ß_3 w_t + ß_4 Impr_t + ß_5 Tcr_t + u_t$$

حيث:

Ipc_t : تمثل تطور المستوى العام للأسعار لسنة 2001 والذي يستخدم كمعيار لاحتساب معدل التضخم.

$ß_0$: الحد الثابت والذي يعبر عن المستوى العام للأسعار في ظل ثبات بقية متغيرات النموذج.

pib_t : تمثل الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة لسنة 1980.

M_t : تمثل المعروض النقدي M_2 والقيم ماخودة بمليار دج .

W_t : تمثل كتلة الأجور والقيم ماخودة بمليار دج .

$Impr_t$: حجم الواردات قياسا لسنة 2000.

Tcr_t : سعر الصرف الفعلي الحقيقي قياسا لسنة 2001.

u_t : حد الخطأ العشوائي .

الفرع الأول: اختبار جذر الوحدة UnitRoot

من الأهمية معرفة طبيعة السلاسل الزمنية كخطوة أولى قبل البدء بإجراء تحليل الانحدار لتجنب الحصول على الانحدار الزائف، ومعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا .

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع ADF، كما هو مبين فالجدول رقم(2-6)

الجدول رقم (2-6) : اختبار ديكي فولر لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	قاطع	قاطع ومتجه	عدم وجود قاطع ومتجه	قاطع	قاطع ومتجه	عدم وجود قاطع ومتجه
L Ipc_t	-1.297017	-1.842594	0.650589	-1.758787	-1.898494	-1.409452
L Pibt	-0.720093	-1.397419	2.801174	-3.518068 **	-3.544186 **	-1.359072
L M_2	-1.210108	-1.070937	10.03484	-4.491600 ***	-4.577702 ***	-1.782250 *
L W_t	-0.839906	-2.384414	1.967838	-3.040238 **	-3.051297	-1.567387
L $Impr_t$	0.732066	-0.970230	-1.512215	-4.350909 ***	-5.150152 ***	-4.272320 ***
$LTrc_t$	-1.421403	-1.111809	-1.686076	-4.339659 ***	-4.257602 *	-4.094737 ***
Lipc	عند الفرق الثاني					
	قاطع		قاطع واتجاه		عدم وجود قاطع واتجاه	
	-5.161576 ***		-5.098292 ***		-5.258275 ***	

*** مستوى معنوية 1%

** مستوى معنوية 5%

* مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي الموسع ADF لكل من الناتج المحلي الخام، المستوى العام للأسعار، والمعروض النقدي وكتلة الأجور وحجم الواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يتضح لنا إمكانية رفض فرضية العدم، وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية عند مستوى 5%.

وتشير النتائج إلى أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% وذلك بوجود قاطع وهذا ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، ماعدا متغير المستوى العام للأسعار الذي يستقر عند فرقه الثاني.

الفرع الثاني: اختبار صلاحية النموذج

يتم تقدير النماذج القياسية بطريقة (ols) كما أشرنا سابقا بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews8)وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج التقدير للنموذج الخطي .

1-الدراسة الإحصائية:

نقوم بدراسة معلمات النموذج من خلال أدنى مستوى للمعنوية Prob وذلك عند مستوى5%.

الجدول رقم (2-7): نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

R- squared	0.992905
Adjuted - R- squared	0.991723
F- statistic	839.7079
Prof- stathstic	0.000000
Durbinwatson stat	0.773303

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

1-1 دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

من خلال معامل التحديد R^2 واختبار F واختبار Dw .

1-1-1 معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد يساوي R^2= 0.9929 وهي قيمة قريبة جدا من 1، أي لها قدرة تفسيرية جيدة، أي أن 99.29% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار(المتغير التابع) مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الناتج المحلي الخام و الكتلة النقدية، والكتلة الأجور وحجم الواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جدا بين المستوى العام للأسعار والمتغيرات المفسرة، أما الباقي 0.71% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ U_t.

1-1-2 معامل فيشر:

نلاحظ بأن Prob(f-statistic)=0.0000 بالتالي يمكن القول أن هناك علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

1-1-3 اختبار دابر واتسن Dw :

نلاحظ بأن قيمة Dw=0.773303 بعيدة عن 2 وبالتالي يمكن القول أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك اعتمادا على الملحق رقم (2-9)

بحيث نلاحظ بأن الأخطاء غير مستقرة ونلاحظ خروج عن مجال الثقة والذي يمكن أن يكون انحدارا ذاتيا للأخطاء بتباطؤ 1 أو من الجهة العشوائية انحدار ذاتيا للمتوسطات المتحركة.

1-2 اختبار فرضيات النموذج :

1-2-1 اختبار وجود علاقة ما بين الأخطاء: serial correlation LM text

اعتمادا على الملحق رقم (2-10)نلاحظ أن معلمة Prob F-Statistic< 0.05 أي أن الأخطاء ترتبط ذاتيا، والذي يمكن أن يمكن أن نتحكم فيه عن طريقة Cochrane Orcutt نقوم بمقارنة النماذج ARMA،MA،AR والنموذج المقبول هو من يقوم بتصغير Akaike info و Schwarz وتعظيم R-squared والنموذج الأفضل والأنسب هو MA.

الشكل رقم (2-5): نموذج المتوسطات المتحركة MA

Dependent Variable: LIPC
Method: Least Squares
Date: 03/15/18 Time: 20:43
Sample: 1980 2015
Included observations: 36
Convergence achieved after 32 iterations
MA Backcast: 1979

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPR	-0.245389	0.059592	-4.117854	0.0003
LM2	0.495366	0.128853	3.844416	0.0006
LPIB	-1.754947	0.351290	-4.995716	0.0000
LTCR	-0.148892	0.086147	-1.728358	0.0946
LW	0.520451	0.126396	4.117621	0.0003
C	49.72703	9.544895	5.209804	0.0000
MA(1)	0.960598	0.031956	30.06031	0.0000

R-squared	0.997058	Mean dependent var	3.955351
Adjusted R-squared	0.996449	S.D. dependent var	1.027044
S.E. of regression	0.061200	Akaike info criterion	-2.576673
Sum squared resid	0.108618	Schwarz criterion	-2.268766
Log likelihood	53.38011	Hannan-Quinn criter.	-2.469205
F-statistic	1637.995	Durbin-Watson stat	1.358761
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8)

الشكل رقم (2-6): اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.744113	Prob. F(2,27)	0.1939
Obs*R-squared	4.116914	Prob. Chi-Square(2)	0.1277

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/28/18 Time: 13:20
Sample: 1980 2015
Included observations: 36
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.592031	9.649730	-0.268612	0.7903
LPIB	0.092968	0.354705	0.262099	0.7952
LM2	-0.047314	0.139399	-0.339416	0.7369
LW	0.030979	0.132162	0.234401	0.8164
LIMPR	0.014457	0.058817	0.245798	0.8077
LTCR	-0.004301	0.084094	-0.051149	0.9596
MA(1)	-0.002286	0.032682	-0.069946	0.9448
RESID(-1)	0.294989	0.201133	1.466631	0.1540
RESID(-2)	0.134979	0.225310	0.599079	0.5541

R-squared	0.114359	Mean dependent var	-0.000427
Adjusted R-squared	-0.148054	S.D. dependent var	0.055706
S.E. of regression	0.059688	Akaike info criterion	-2.587065
Sum squared resid	0.096191	Schwarz criterion	-2.191186
Log likelihood	55.56718	Hannan-Quinn criter.	-2.448893
F-statistic	0.435798	Durbin-Watson stat	1.955379
Prob(F-statistic)	0.888913		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)

نلاحظ أن : $Prob(F-statistic) = 0.1939 > 0.05$

أي عدم وجود أي علامة بين الأخطاء وذلك بعد قيامنا بعملية التصحيح.

1-2-2 اختبار تباين البواقي ثابت عبر الزمن:

نقوم باختبار Arch والذي يعتبر من أفضل الاختبارات وهو أن للأخطاء انحدار ذاتيا بشرط أن تباين هذه البواقي مرتبط بالزمن.

الشكل رقم(2-7): نتائج اختبار Arch

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.100799	Prob. F(1,33)	0.7529
Obs*R-squared	0.106582	Prob. Chi-Square(1)	0.7441

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/28/18 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002925	0.000856	3.418480	0.0017
RESID^2(-1)	0.054832	0.172705	0.317488	0.7529

R-squared	0.003045	Mean dependent var	0.003091
Adjusted R-squared	-0.027166	S.D. dependent var	0.003956
S.E. of regression	0.004010	Akaike info criterion	-8.144752
Sum squared resid	0.000531	Schwarz criterion	-8.055875
Log likelihood	144.5332	Hannan-Quinn criter.	-8.114072
F-statistic	0.100799	Durbin-Watson stat	2.013351
Prob(F-statistic)	0.752873		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews)8)

من خلال الشكل نلاحظ :

بما أن : $Prob(F\text{-}statistic) > 0.05$ و $Prob\ (\ Ob.R) > 0.05$

ونركز على : $Prob\ (\ Resid\hat{}2(-1) > 0.05$ إذن لا وجود لارتباط تباين البواقي مع الزمن .

1-2-3 اختبار القانون الطبيعي:

أي يجب التأكد من أن البواقي تتبع توزيعا طبيعي

الشكل رقم (2-8): نتائج التوزيع الطبيعي

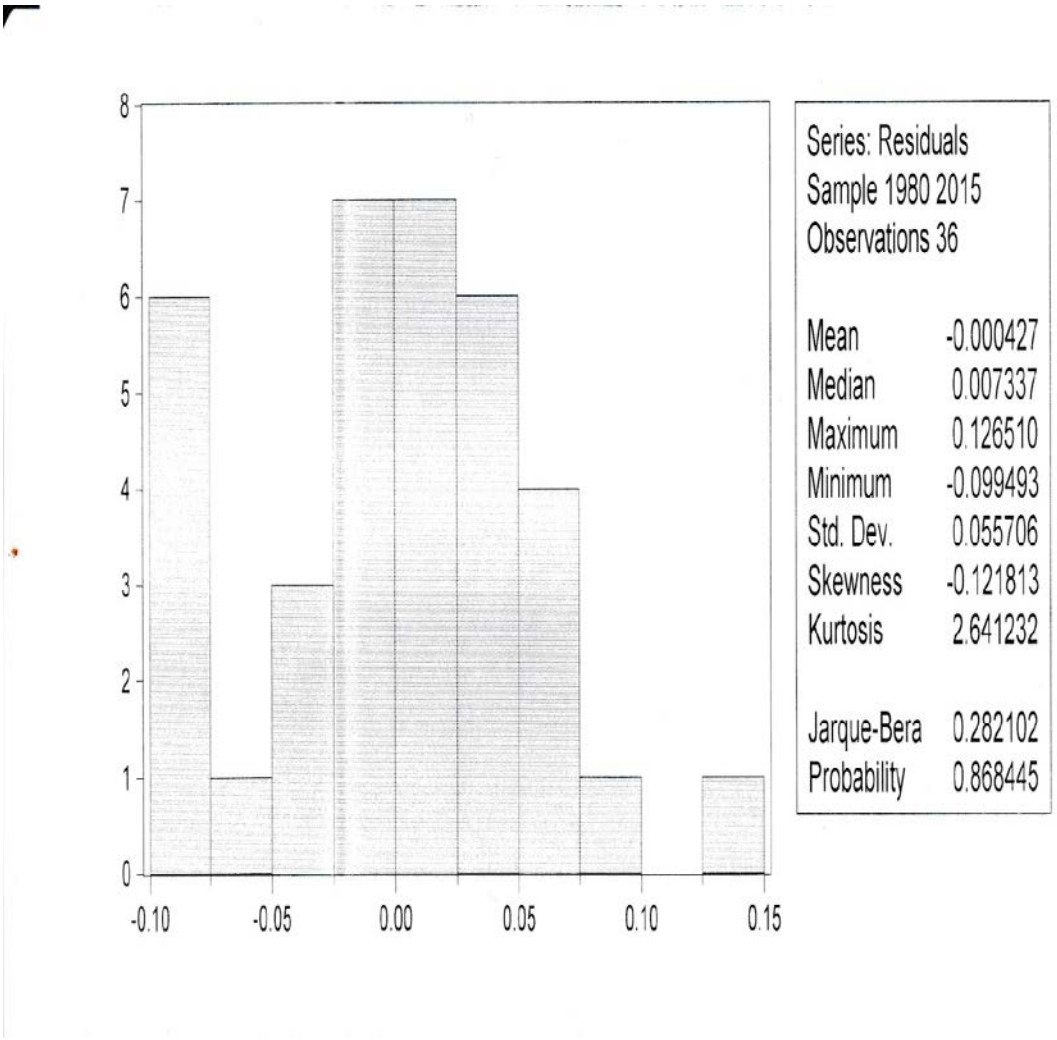

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)

من خلال الشكل نهتم بإحصائية Jarque-Bera بما أنها أكبر من 0.05 أي البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

⇐ **هذا النموذج مقبول إحصائيا .**

2 - تقدير دالة الانحدار للنموذج :

بعد التأكد من جميع الفرضيات والتأكد من أن النموذج مقبول إحصائيا وكذلك اقتصاديا كانت النتائج كالتالي:

$$Lipc = 49.72 - 1.75\ Lpib + 0.49\ LM_2 + L\ 0.52\ W - 0.24\ Limpr - 0.14\ Ltcr + MA(1)$$

$$= 0.9605 \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Prob	(0.000)	(0.000)	(0.0006)	(0.0003)	(0.0003)	(0.094)
T-statistic	(5.202)	(-4.995)	(3.844)	(4.117)	(-4.117)	(-1.728)

من المعادلة رقم (1) نلاحظ أن :

- الناتج المحلي الخام ذو معنوية حيث بلغت (Prob 0.000) أقل من مستوى معنوية 5%
- والمعروض النقدي ذو معنوية حيث بلغت (Prob 0.0006) أقل من مستوى معنوية 5%
- الكتلة الأجور ذو معنوية حيث بلغت (Prob 0.0003) أقل من مستوى معنوية 5%
- والحجم الواردات ذو معنوية حيث بلغت (Prob 0.0003) أقل من مستوى معنوية 5%.
- أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو مستوى أكبر 0.05 حيث بلغت (Prob 0.094) أقل من مستوى معنوية 5% ولكن نلاحظ أنه ذو معنوية عند 10%.

المطلب الثاني: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

بعد التأكد من فرضيات النموذج وأن الشروط كلها متوفرة بشكل كلي مما يمكنه ليكون أمثل نموذج سنقوم بتحليل نتائج اختبار الفرضيات

الفرع الأول: تحليل النتائج

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها:

1) إشارة الحد الثابت موجبة $ß_0$=49.72 يعني أنه في حالة ثبات المتغيرات المفسرة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع ب49.72 % كنتيجة لسرعة دوران النقود.

2) إشارة معلمتي الناتج المحلي الخام والحجم الواردات السالبة والتي تلا ئم النظرية الاقتصادية من حيث أنها تشكل العرض الكلي في النموذج، وقد قدرت تلك المعلمتين ب -1.75، -0.24 على التوالي مما يعني أن زيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 1.75%، أما بالنسبة للحجم الحقيقي للواردات أي زيادة فيها بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 0.24%.

3) إشارة معلمتي المعروض النقدي وكتلة الأجور موجبة والتي تتلا ئ والنظرية الاقتصادية، والتي تمثل جزء من الطلب الفعال في النموذج، حيث تقدر معلمة المعروض النقدي ب 0.49 والتي تعني أن زيادة في الكتلة النقدية بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ب 0.49%.

وقدرت معلمة كتلة الأجور ب 0.52، أي أن زيادة كتلة الأجور بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.52%.

وبذلك كان ترتيب المتغيرات من حيث قوة تأثيرها على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) كما يلي:

الناتج المحلي الخام⩽ كتلة الأجور ⩽المعروض النقدي⩽حجم الواردات

(−0.24) ⩽ (0.49) ⩽ (0.52) ⩽ (−1.75)

الفرع الثاني: نتائج اختبار الفرضيات

بعد التأكد من صلاحية النموذج، نقوم الآن بعرض لنتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الخام على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الخام على التضخم في الجزائر عند مستوى 5%.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الخام على التضخم في الجزائر عند مستوى 5%.

بحيث نلاحظ في المعادلة أن قيمة t- statistic بلغت (4.995−) عند مستوى معنوية (Prob0.000) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر لناتج المحلي الخام وقبول الفرضية البديلة، وبما أن $ß_1<0$ فالتالي فإن العلاقة بين الناتج المحلي الخام والتضخم علاقة عكسية.

الفرضية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

بحيث نلاحظ في المعادلة أن قيمة t- statistic بلغت (3.844) عند مستوى معنوية (Prob0.0006) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر للمعروض النقدي وقبول الفرضية البديلة، وبما أن $ß_2>0$ فالتالي فإن العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم علاقة طردية.

الفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكتلة الأجور على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة لكتلة الأجور على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكتلة الأجور على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

بحيث نلاحظ في المعادلة أن قيمة t- statistic بلغت (4.117) عند مستوى معنوية (Prob0.0003) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لكتلة الأجور، وبما أن $ß_3>0$ فإن العلاقة كتلة الأجور والتضخم علاقة طردية.

الفرضية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم الواردات على التضخم في الجزائر عند مستوى 5%.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم الواردات على التضخم في الجزائر عند مستوى 5%.

بحيث نلاحظ في المعادلة أن قيمة t- statistic بلغت (4.117-) عند مستوى معنوية (Prob0.0003) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر للحجم الواردات ، وبما أن $ß_4<0$ فإن العلاقة بين الجم الحقيقي للواردات والتضخم علاقة عكسية.

الفرضية الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر عند مستوى 5%.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر عند مستوى 5%.

بحيث نلاحظ في المعادلة أن قيمة t- statistic بلغت (1.728-) عند مستوى معنوية (Prob 0.094) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ورفض الفرضية البديلة، وبما أن $ß_5<0$ فالتالي فإن العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتضخم علاقة عكسية.

خاتمة الفصل:

تضمن هذا الفصل التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2015، حيث يعتبر الوقوف على أساسيات علم الاقتصاد القياسي من الأمور المهمة لأنه يترجم لنا قيام العلاقات الاقتصادية المختلفة وذلك في صيغ رياضية قابلة للقياس.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى 3 مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه الاقتصاد القياسي من الناحية النظرية ودراسة لنماذج الانحدار المتعدد واستقراية السلاسل الزمنية ثم بعد ذلك تطرقنا في المبحث الثاني لتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري وأهم أسبابه وتتبع مساره أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى النمذجة القياسية والذي تضمن تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار فرضياته ومنهجية المربعات الصغرى الاعتيادية.

وبهذا نكون قد قمنا بمعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التضخم في الجزائر، حيث أن لكل ظاهرة اقتصادية لها متغيرات تؤثر وتتأثر بها، ومن خلال نتائج اختبار منهجية المربعات الصغرى الاعتيادية توصلنا إلى أنه:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5% والذي لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ولكن يتوافق مع الدراسات السابقة.

كما توصلنا إلى أنه:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الناتج المحلي الخام، المعروض النقدي وكتلة الأجور والحجم الواردات على التضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5% والذي يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

خاتمة

خاتمة:

تمثل موضوع الدراسة في البحث عن محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري ، وبهدف الإحاطة بالموضوع تم دراسة تطور هذه الظاهرة والتوقف عند أسبابها ، انطلاقا من أهم الآراء والتحليلات لأهم المدارس الاقتصادية

وبناءا على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ، ومن جهة أخرى مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية من اجل محاولة إعطاء أحسن نمذجة قياسية للتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2015 ، وتوافقت هذه الدراسة مع النظرية الاقتصادية وان معدلات التضخم في الجزائر يتحدد بالأساس عن مقدار الموازنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

وتوصلت الدراسة لنتائج التالية :

-وجود اثر سالب ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الخام على التضخم وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على وجود اثر لناتج المحلي الخام على التضخم ،والتي تتفق مع النظرية الاقتصادية من حيث انه داعم للعرض الكلي مقابل الطلب الكلي ، وهذا مايتفق مع الدراسات السابقة لكل من عبد الله قوري يحي وبوتيارة عنتر وبلعباس رابح .

وجود اثر موجب ذو دلالة إحصائية للمعروض النقدي على التضخم في الجزائر وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على وجود اثر للمعروض النقدي على التضخم ، وهذا يتفق مع فريدمان حيث ترى المدرسة النقدية الحديثة أن ارتفاع العرض النقدي M يعني زيادة الرصيد النقدي الحقيقي عن المستوى المرغوب فيه مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية ، وتتفق كذلك مع الدراسات السابقة لكل من عبد الله قوري يحي و Fatukasi bayo على نيجيريا ، واختلفت مع دراسة حامد الطواجري على اقتصاد المملكة العربية السعودية حيث لم يكن لعرض النقود اثر على التضخم بسبب ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي .

-وجود اثر موجب ذو دلالة إحصائية لكتلة الأجور على التضخم في الجزائر وهذا مايؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على وجود اثر لكتلة الأجور على التضخم ، و هذا مايتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن أي زيادة في كتلة الأجور من شانه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي وهي بذلك تمثل جزءا مهما من الطلب الكلي وكذلك توافقت مع دراسة عبد الله قوري يحي .

-وجود اثر سالب ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات على التضخم في الجزائر وهذا مايؤكد صحة الفرضية الرابعة التي تنص على وجود اثر لحجم الواردات على التضخم ، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

باعتباره متغير خارجي مهم في الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن عدم كفاية العرض المحلي لمواجهة الطلب الكلي حيث أنها تشكل جانب العرض الكلي .

-عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم في الجزائر وهو ما ينفي اختبار صحة الفرضية الخامسة التي تنص على وجود اثر لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التضخم ، وهو مالا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعني تدهور قيمة العملة المحلية وهو مايعني ارتفاع الأسعار المستوردة ويترتب عن ذلك ارتفاع الأسعار محليا ، وكذلك لم تتوافق مع دراسة Fatukasi bayo على الاقتصاد النيجيري .

التوصيات :

-تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص في القطاعات خارج مجال المحرقات كقطاع الزراعة ، الصناعة والصيد البحري قصد زيادة الإنتاج المحلي والتقليل من الواردات حيث يساهم باستبدال السلع المستوردة بالمحلية، وتقليل التبعية نحو الخارج ، فضلا عن زيادة الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات .

-العمل على تحسين وتطوير النظام المصرفي ونشر ثقافة الادخار بين الأفراد وتشجيع التعامل بالأدوات المصرفية الالكترونية ،كأداة لخلق النقود كحل بديل عن طبع النقود وكما رأينا لجوء الحكومة لخيار التمويل غير التقليدي أدى إلى ارتفاع الأسعار وموجة تضخمية والذي حذر منه الخبراء والمحللون الاقتصاديون .

-إعادة النظر في نظام الأجور والعمل على أن تكون الزيادة فيها حقيقية بمعنى تتناسب والزيادة الانتاجية للتقليل من التفاوت في الدخول ، واللجوء أحيانا لتجميدها للتخفيف من حدة التضخم الناتج عن التكاليف أو لتجنب تزايد الطلب الناتج عن ارتفاع الأجور.

-ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية فيما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة ، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات حبر على ورق .

ضرورة استبعاد سعر الفائدة من النماذج القياسية حتى لاتصبح شبهة باعتبارنا مجتمع إسلامي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1 – الكتب باللغة العربية:

1. الأفندي محمد أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة و الممارسة**، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، 2012.

2. بطرس جلدة سامر ، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ، دار البداية ، الأردن ، 2008.

3. البكري أنس و وليد الصافي، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، الأردن، 2010 .

4. تومي صالح ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 1999.

5. الحجار بسام ، **الاقتصاد النقدية المصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان،2006 .

6. الربيعي رجاء ، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة، الأردن، 2013.

7. شبكة خالد أحمد سليمان ، **التضخم وآثره على الدين دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2008.

8. علي داود حسام وخالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2013.

9. العربي سالكو محمد ،**الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة ، مصر، 2006.

10. عبد الرحيم محمد إبراهيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

11. عبد القادر عطية عبد القادر محمد ، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2004.

12. عبد المطلب عبد الحميد ، **الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات**، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2010.

13. عبد الهادي سامر و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى ، دار وائل، الأردن، 2013.

14. فليح خلف حسن ، **النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006.

15. القريشي محمد صالح تركي ، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، 2004.

16. الكافي مصطفى يوسف ،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي، الأردن، 2014.

17. لطرش الطاهر ، **الاقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

18. متولى عبد القادر ، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى ، دار الفكر، الأردن، 2010.

19. المصري رفيق يونس ، **آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية و الوسائل المشروعة للحماية**، الطبعة 2، دار المكتبي ، مصر،2009 .

20. هادي أموري و كاظم الخساوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار النشر وائل، الأردن،2002.

21. وضاح نجيب رجب ، **التضخم والكساد (الأسباب و الحلول)**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن،2011.

22. الوزني واصف خالد واحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الخامسة، دار وائل ،الأردن ،2008.

2 –الكتب باللغة الأجنبية:

1- Bali Hamid, **Inflation et Mal-Développement en Algérie,** office des publications universitaires, Alger, 1993.

2- Greene William,**Econométrie**, 5e edition, pearsan Education,France,2005.

ثانيا : المجلات

1.بن جلول خالد ، **تأثير التضخم على معدلات الفقر دراسة تحليلية قياسية للاقتصاد الجزائري**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 52.

2.بن عيسى أمينة وفتحي بن يشو، **محددات التضخم في الجزائر والمغرب(دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)**، مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر

3.بن نافلة نصيرة ، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة سيدي بلعباس، العدد 7، الجزائر، ديسمبر 2016.

4. ذياب رزاق، **تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي(2010-2003)**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة المثنى ، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 4، العدد 8، بغداد، العراق، 2014.

5. رايس فضيل ، **تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**،بحوث اقتصادية عربية ، جامعة تبسة ، ، العددان 61-62 ، الجزائر ، 2013.

6. صبيح ماجد حسيني ، **تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة(2004-2013)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة القدس المفتوحة، المجلد 23، العدد 01، فلسطين، يناير 2015.

7. قوري يحيا عبد الله ، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR** ، 1970-2012، مجلة الباحث، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 14، 2014.

8. ميهوب مسعود ويوسف بركان، **محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة (1990-2014)**، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة برج بوعريريج، العدد 27، الجزائر، جوان 2017.

ثالثا : المذكرات

1. بن دقفد كمال ، **دراسة قياسية لتأثير أسعار الواردات و مستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر للفترة 1970-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010-2011

2. حمادي خديجة ، **علاقة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008-2009.

3. زاوي ياسمينة ، **التضخم في الجزائر بين النظرية و الواقع وما بعد مواءمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة لخصائص الظاهرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012-2013.

4. ساعد رفيق ،**تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر(1990-2005)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009.

5. صغيري فاطمة الزهرة ، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال 1970-2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،2007-2008.

6. علواش وردة ، **ظاهرتا البطالة والتضخم فالجزائ، دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، (2014-2015).

7. معط الله أمال، **اثأر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

8. معمري ليلي ،**دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، مالية ونقود، جامعة الدكتور فارس يحي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المدية، الجزائر ، 2013-2014.

9. المسلم توفيق ميس ، **استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و إمكانية تطبيقه في سورية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد و التخطيط، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، 2015.

10. هتهات سعيد ، **دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة،الجزائر ،(2005-2006).

11. وجدي جميلة ، **السياسة النقدية و استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، تلمسان،الجزائر ، 2015-2016.

رابعا : المواقع إلكترونية:

1. موقع البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/20

2. موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONSعلى الرابط: http://www.ons.dz

تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/25

3. موقع بنك الجزائر على الرابط : http://www.bank-of-algeria.dz

تاريخ زيارة الموقع: 2018/03/03

الملاحق

الملحق رقم (2-1): تطور كل من مؤشر أسعار المستهلك IPC و الناتج المحلي الخام PIB والمعروض النقدي M2 وكتلة الأجورW وحجم الواردات IMPR وسعر الصرف الحقيقيTCR خلال الفترة (1980-2016)

السنوات	IPC مؤشر أسعار المستهلك 2001=100	PIB مليار دج أسعار 1980	M2 مليار دج	W مليار دج	IMPR (2000=100)	TCR (2010-100)
1980	8,32	213,1	93,53	57,1	145,26	313,43
1981	9,54	219,5	109,15	65,8	170,62	347,58
1982	10,13	233,6	137,88	76,9	166,97	363,62
1983	10,74	246,2	165,92	88,6	179,4	381,42
1984	11,62	260	194,71	94,2	153,17	415,52
1985	12,84	269,6	223,86	103	148,55	447,53
1986	14,42	270,7	227,01	120,1	113,97	413,19
1987	15,51	268,8	257,89	125,7	74,31	365,59
1988	16,42	266,1	292,96	137,5	77,39	301,97
1989	17,95	277,8	308,14	152,2	93,57	258,82
1990	21,16	280	343	180	89,32	218,88
1991	26,64	276,7	415,27	255,5	116,11	130,58
1992	35,08	281,6	515,9	341,3	122,12	134,01
1993	42,28	275,7	627,43	412,5	113,08	160,88
1994	54,54	273,2	723,51	469,9	119,91	138,88
1995	70,79	283,6	799,56	568,8	120,96	116,41
1996	84,03	295,3	915,06	667,2	106,16	118,75
1997	88,82	298,5	1081,52	722,1	107,83	128,17
1998	93,26	313,7	1592,5	794,6	105,84	134,44
1999	95,68	323,8	1789,4	847,6	93,96	124,26
2000	95,97	336,1	2022,5	884,6	100	118,16
2001	100	346,3	2473,5	970,6	114,69	122,09
2002	101,43	365,7	2901,5	1048,9	141,94	113,33
2003	105,75	392	3354,4	1137,9	137,21	102,02
2004	109,95	408,9	3738	1278,5	171,96	102,39
2005	111,47	433	4157,6	1363,9	182,97	97,8
2006	114,05	440,3	4933,7	1500,1	183,49	97,64
2007	118,24	455,2	5994,6	1721,9	206,74	96,4
2008	123,98	465,9	6955,9	2138,4	268,78	100,66
2009	131,1	473,5	7178,7	2360,5	309,27	99,53
2010	136,23	490,8	8280,7	2917,6	322,09	100
2011	142,39	504,9	9929,2	3817,8	330,98	99,42
2012	155,1	522	11015,1	4297,72	381,53	104,82
2013	160,11	536,4	11941,5	4399,18	422,67	103,29
2014	164,77	556,8	13686,7	4668,26	459,13	105,4
2015	172,77	577,7	13704,5	4928,3	491,65	100,86

المصدر:موقع الديوان الوطني للإحصاء والتقدير ONS وموقع البنك الدولي.

الملحق رقم (2-2): اختبار جدر الوحدة تطور المستوى العام للأسعار IPC

1-عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LIPC

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.297017	0.6196
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LIPC

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.842594	0.6616
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LIPC

Null Hypothesis: LIPC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.650589	0.8519
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

2- عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIPC)

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.758787	0.3938
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIPC)

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.898494	0.6333
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIPC)

Null Hypothesis: D(LIPC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.409452	0.1449
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

3- عند الفرق الثاني

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIPC,2)

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.161576	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIPC,2)

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.098292	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIPC,2)

Null Hypothesis: D(LIPC,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.258275	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

الملحق رقم (2-3): اختبار جدر الوحدة لناتج المحلي الخام PIB

1-عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.720093	0.9909
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.397419	0.8436
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.801174	0.9982
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

2-عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LPIB)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.518068	0.0135
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LPIB)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.544186	0.0505
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LPIB)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.359072	0.1580
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

الملحق رقم (2-4): اختبار جدر الوحدة المعروض النقدي M2

1-عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LM2

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.210108	0.6590
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LM2

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.070937	0.9198
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LM2

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		10.03484	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

2-عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LM2)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.491600	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LM2)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.577702	0.0045
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LM2)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.782250	0.0712
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

الملحق رقم (2-5): اختبار جدر الوحدة لكتلة الأجورW

1-عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LW

Null Hypothesis: LW has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.839906	0.7947
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LW

Null Hypothesis: LW has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.384414	0.3806
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LW

Null Hypothesis: LW has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.967838	0.9865
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

2-عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LW)

Null Hypothesis: D(LW) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.040238	0.0411
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LW)

Null Hypothesis: D(LW) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.051297	0.1339
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LW)

Null Hypothesis: D(LW) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.567387	0.1086
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

الملحق رقم (2-6): اختبار جدر الوحدة لحجم الواردات Impr

1-عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LIMPR

Null Hypothesis: LIMPR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.732066	0.9912
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LIMPR

Null Hypothesis: LIMPR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.970230	0.9354
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LIMPR

Null Hypothesis: LIMPR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.512215	0.9652
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

2-عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIMPR)

Null Hypothesis: D(LIMPR) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.350909	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIMPR)

Null Hypothesis: D(LIMPR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.150152	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LIMPR)

Null Hypothesis: D(LIMPR) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.272320	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

الملحق رقم (2-7): اختبار جدر الوحدة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي Tcr

1-عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCR

Null Hypothesis: LTCR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.421403	0.5599
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCR

Null Hypothesis: LTCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.111809	0.9117
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LTCR

Null Hypothesis: LTCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.686076	0.0864
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

2-عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LTCR)

Null Hypothesis: D(LTCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.339659	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LTCR)

Null Hypothesis: D(LTCR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.257602	0.0101
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LTCR)

Null Hypothesis: D(LTCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.094737	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

الملحق رقم (2-8): نتائج تقدير النموذج الخطي

Dependent Variable: LIPC
Method: Least Squares
Date: 03/28/18 Time: 13:15
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	61.11385	11.87459	5.146607	0.0000
LPIB	-2.174916	0.445104	-4.886315	0.0000
LM2	0.591881	0.146196	4.048541	0.0003
LW	0.495561	0.114729	4.319396	0.0002
LIMPR	-0.221048	0.060214	-3.671020	0.0009
LTCR	-0.135132	0.096723	-1.397099	0.1726

R-squared	0.992905	Mean dependent var	3.955351
Adjusted R-squared	0.991723	S.D. dependent var	1.027044
S.E. of regression	0.093439	Akaike info criterion	-1.752005
Sum squared resid	0.261925	Schwarz criterion	-1.488085
Log likelihood	37.53608	Hannan-Quinn criter.	-1.659890
F-statistic	839.7079	Durbin-Watson stat	0.773303
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي(Eviews8)

الملحق رقم (2-9): الارتباط الذاتي للأخطاء

Correlogram of Residuals

Date: 03/28/18 Time: 13:17
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

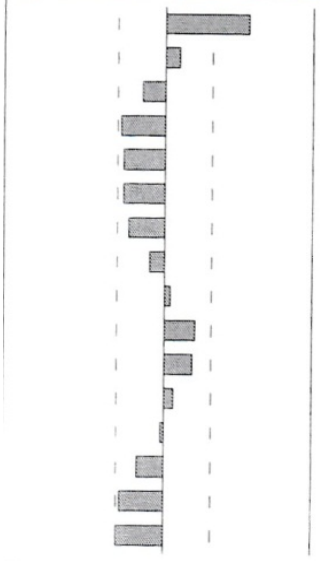

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.589	0.589	13.572	0.000
		2	0.106	-0.369	14.027	0.001
		3	-0.159	-0.049	15.082	0.002
		4	-0.311	-0.215	19.205	0.001
		5	-0.294	-0.005	23.021	0.000
		6	-0.294	-0.272	26.976	0.000
		7	-0.252	-0.048	29.973	0.000
		8	-0.106	-0.040	30.522	0.000
		9	0.044	0.001	30.621	0.000
		10	0.217	0.108	33.088	0.000
		11	0.202	-0.165	35.311	0.000
		12	0.067	-0.035	35.565	0.000
		13	-0.022	-0.057	35.593	0.001
		14	-0.188	-0.248	37.786	0.001
		15	-0.309	-0.183	44.004	0.000
		16	-0.328	-0.210	51.365	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)

الملحق رقم (2-10): اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	12.73872	Prob. F(2,28)	0.0001
Obs*R-squared	17.15093	Prob. Chi-Square(2)	0.0002

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/28/18 Time: 13:17
Sample: 1980 2015
Included observations: 36
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.576465	9.189823	0.280361	0.7813
LPIB	-0.094390	0.344675	-0.273852	0.7862
LM2	0.019607	0.119976	0.163428	0.8714
LW	-0.013602	0.090799	-0.149800	0.8820
LIMPR	0.030846	0.046655	0.661154	0.5139
LTCR	-0.012216	0.075066	-0.162742	0.8719
RESID(-1)	0.881099	0.177699	4.958375	0.0000
RESID(-2)	-0.402356	0.200722	-2.004544	0.0548

R-squared	0.476415	Mean dependent var	-1.16E-14
Adjusted R-squared	0.345518	S.D. dependent var	0.086508
S.E. of regression	0.069985	Akaike info criterion	-2.287949
Sum squared resid	0.137140	Schwarz criterion	-1.936056
Log likelihood	49.18308	Hannan-Quinn criter.	-2.165129
F-statistic	3.639635	Durbin-Watson stat	1.938130
Prob(F-statistic)	0.006480		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)

الملحق رقم (2-11) : نموذج الانحدار الذاتي AR

Dependent Variable: LIPC
Method: Least Squares
Date: 03/15/18 Time: 20:41
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments
Convergence achieved after 14 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPR	-0.034202	0.077770	-0.439786	0.6635
LM2	-0.111747	0.163150	-0.684934	0.4990
LPIB	-0.821347	0.486865	-1.687012	0.1027
LTCR	-0.035458	0.089554	-0.395940	0.6952
LW	0.530440	0.153014	3.466602	0.0017
C	27.11487	15.17356	1.786982	0.0848
AR(1)	0.965879	0.019824	48.72371	0.0000

R-squared	0.997466	Mean dependent var	4.007828
Adjusted R-squared	0.996923	S.D. dependent var	0.991862
S.E. of regression	0.055018	Akaike info criterion	-2.785474
Sum squared resid	0.084754	Schwarz criterion	-2.474404
Log likelihood	55.74579	Hannan-Quinn criter.	-2.678093
F-statistic	1837.075	Durbin-Watson stat	1.009816
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)

الملحق رقم (2-12) : نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة ARMA

Dependent Variable: LIPC
Method: Least Squares
Date: 03/20/18 Time: 17:20
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments
Convergence achieved after 49 iterations
MA Backcast: 1980

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMPR	-0.123388	0.057243	-2.155503	0.0402
LM2	0.103355	0.127944	0.807814	0.4263
LPIB	0.103312	0.455467	0.226828	0.8223
LTCR	0.070308	0.070904	0.991599	0.3302
LW	0.329434	0.171403	1.921979	0.0652
C	-0.802474	13.86799	-0.057865	0.9543
AR(1)	0.958061	0.037444	25.58635	0.0000
MA(1)	0.974883	0.051612	18.88861	0.0000

R-squared	0.998076	Mean dependent var	4.007828
Adjusted R-squared	0.997577	S.D. dependent var	0.991862
S.E. of regression	0.048826	Akaike info criterion	-3.003496
Sum squared resid	0.064366	Schwarz criterion	-2.647988
Log likelihood	60.56118	Hannan-Quinn criter.	-2.880775
F-statistic	2000.569	Durbin-Watson stat	1.703235
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.96
Inverted MA Roots	-.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews8)